

ماهية السلطة والدولة في فكر علي الوردي *

ا.م.د. عامر حسن فياض^(*) م.د. ناهض جابر حسن^(**)

الملخص

هذا البحث مستل من اطروحة دكتوراه قدمها الطالب (ناهض جابر حسن) بعنوان (ملامح الفكر السياسي عند علي الوردي) الى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد عام 2011 بأشراف الاستاذ المساعد الدكتور عامر حسن فياض .

علي الوردي (1913-1995) عقل عراقي منتج لمؤلفات غزيرة ، ومبتكر لافكار مجتمعية مستنيرة وفي الفكر السياسي امتلك الوردي تأملات ، وطرح اراء ، واتخذ مواقف تتصل بثلاثية الشأن السياسي في كل مجتمع (الفرد- المجتمع- الدولة) فقد اراد للفرد ان يكون مواطنا ، وللمجتمع ان يكون مدنيا وللدولة ان تكون عصرية..

وهذا البحث اهتم بالكشف عن ماهية السلطة والدولة في فكر علي الوردي بوصفها الركيزة الاساس في المنظومة الثلاثية الفكرية السياسية القادرة على مغادرة العراق للبداءة وصولا للحضارة .

Abstract

This paper has been taken out of a PhD dissertation titled "features of the political of Ali Al-Wardi" by the student Nahid Jaber Hassan .It was supervised by assistant professor Dr. Amer Hassan Faiyadh.

Ali Al-Wardi (1913-1995) is a brilliant Iraqi Scientist. He wrote many scientific books. He created so many enlightened societal thoughts. Concerning the political affairs, Al-wardi presented opinions concerning the Iraqi Society based on the tri-concepts (The individual to be a good citizen, the society to be civic and the state to be modern).

This paper is concerned with the uncovering of the concepts of authority and the state in the thinking's of Ali alwardi .He considered those variables as the basis of the tri-dimensional political and ideological organization, which is capable of transforming Iraq from bedwans to civilizations.

ينطلق بحث ماهية السلطة والدولة في فكر الوردي^{**} من حقيقة تفيد إن دراسة موضوعي السلطة والدولة هما أكثر الموضوعات جدلا بين الباحثين حول أولية كل منهما وفي رسم الحدود المؤطرة للفكر السياسي. إذ يذهب فريق منهم إلى ربط الفكر السياسي بمصطلح الدولة بوصفها التجسيد

^(*) عميد كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

^(**) كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.

الأوضح والأهم لكل ما هو سياسي ليصبح الفكر السياسي، ذلك الفكر المهتم بالدولة وشؤونها والبحث فيها وتأملها⁽¹⁾. في حين يذهب فريق آخر، إلى أن الدولة معطى سياسي غربي حديث الظهور، وهو شكل مستحدث للسلطة السياسية⁽²⁾. وعلى وفق رأي الفريق الثاني فإن السلطة السياسية موجودة قبل وجود الدولة ومعها وبعدها، بما وبدونها فالسلطة شرط للدولة وليست الدولة شرطاً للسلطة. إذ عرفت المجتمعات في العصور القديمة المؤسسة المفترضة للسلطة السياسية أي عرفت السياسة وممارستها، وإن لم تكن المؤسسة السلطوية ماثلة في تكوينها ووضعيتها للدولة الوضعية الحديثة بل كانت إقطاعيات، وإمارات، وممالك وسلطنات، أي شعوب وأقاليم يمتلكها أفراد وأسر؛ ولأنهم يمتلكونها فأنهم يتحكمون بها ويحكمونها ممارسين حقوقهم في التصرف المطلق المستند إلى حق الملكية المطلقة، أما تسمية تلك الأشكال المؤسسة للسلطة السياسية، دولة/دولا فليس ألا من قبيل الخطأ الاصطلاحي الشائع، نتيجة للتشابه المظهري الخارجي بينها وبين الدولة الوضعية الحديثة.

اعتماداً على ما تقدم، فإن الإنسان بوصفه كائناً مفكراً، حين اتخذ من الظاهرة السياسية، موضوعاً للتفكير والتأمل، فقد فكر في الظاهرة السياسية بمعنى السلطة السياسية، سواء اتخذت هذه السلطة شكل الدولة أم لا، فالسلطة السياسية هي الظاهرة الأسبق وجوداً، والأكثر حضوراً في حياة الإنسان، والأبعد أثراً في توجيه نشاطاته الفردية والاجتماعية وهو ما يعني أن مصطلح الفكر السياسي يدل على أشكال التفكير والتأمل العقلي في الظاهرة السياسية المتجسدة عملياً في السلطة السياسية⁽³⁾. ومن أنصار هذا الاتجاه الدكتور (ماهر عبد الهادي) الذي ذهب إلى أن السلطة توجد في مختلف المجتمعات صغرت أم كبرت، سياسية كانت أم اقتصادية، مهنية كانت أو أسرية. وإن ملاحظة جميع المجتمعات منذ بدء المجتمعات الإنسانية تدلنا على أن السلطة السياسية موجودة في جميع العصور وجميع الأوقات وجميع الأماكن، ما دام هنالك مجموعة من الأفراد اجتمعت بعضها مع البعض. فإن هذه الجماعة تنقسم بطريقة طبيعية وتلقائية إلى قسمين: الحكام والمحكومين. وهما الطرفان الأساسيان في معادلة السلطة⁽⁴⁾. وفي سياق أقران وجود السلطة بوجود المجتمع، يذهب كثير من الباحثين إلى إن السلطة السياسية ليست مفهوماً سياسياً، محضاً بل هي واقعة اجتماعية في المقام الأول؛ لأنه لا يتصور وجودها خارج الجماعة كما أن لا قيام للجماعة من دون سلطة⁽⁵⁾. فالسلطة تكون حيث يكون هنالك تجمع بشري وصلات اجتماعية، حتى ولو كان هذا التجمع وهذه الصلات، أكثرها بدائية وأسرعها زوالاً فالعيش في جماعة مع الآخرين، ضرورة تتطلبها الطبيعة الإنسانية، إن السلطة والمجتمع أمران متلازمان، فلا يمكن أن يوجد مجتمع بدون سلطة عليا⁽⁶⁾. وطبقاً لرأي الفريق الثاني اعتمدنا في أولية موضوعات البحث، مطلبين نتناول في الأول موضوع السلطة وآراء

الوردي فيها، و في المطلب الثاني نبحث موضوع الدولة وما للوردي من إسهامات فكرية في تحديد ماهيتها.

المطلب الأول

السلطة في فكر الوردي

إن بحث موضوع السلطة وما يرتبط به من مفاصل التي تشكل الهيكل العام للموضوع حسب ما يراه المختصون في الموضوع، تستلزم، تحديد ولو بشكل أولي بعض الأطر النظرية العامة للموضوع قيد البحث ومن ثم بيان افكار الوردي في ابرز مفاصل هذه الأطر.

1- السلطة في إطارها النظري العام :

يرى (جان وليم لا بيار) ان السلطة السياسية نوع من أنواع السلطة الاجتماعية التي تظهر في المجتمعات الحديثة الإجمالية وتتمتع بخاصية السيادة على كل السلطات الأخرى، التي توجد ضمن إطار هذه المجتمعات⁽⁷⁾. بيد أن معظم معاجم اللغة العربية خصوصاً القديمة منها لم تتطرق إلى لفظة السلطة بل أنها أشارت إلى معناها الاصطلاحي بالفاظ أخرى مثل السلطان، إذ يشير الفعل من هذه اللفظة إلى التسلط ومنه تسلط الأمير على البلاد وحكمها والسيطرة عليها وتسلط القوي على الضعفاء، تغلب عليهم وقصرهم، وسلط الله عليهم سلطاناً جباراً غلب عليهم وجعل له عليهم السطوة والتغلب والقصر⁽⁸⁾. كذلك في القرآن الكريم فلم ترد إشارة صريحة ومباشرة لكلمة (السلطة) ومفهومها وإنما وردت (السلطة) بصيغة اسم في الفعل سلط وهي لفظة السلطان المصدر على الأكثر. وكذلك بصيغة الفعل (سلط) مرات عدة (الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير)* وقوله تعالى (يا أيها الذين امنوا لا تتخذوا الكافرين اولياء من دون المؤمنين أتريدون أن يجعلوا الله عليكم سلطاناً مبيناً)*. أن لفظة السلطان جاءت في القرآن الكريم للدلالة على معنيين هما:

1- الحجة والدليل والبيئة لقوله تعالى: (الذين يجادلون بآيات الله بغير سلطان)*.

2- القوة والغلبة والقهر لقوله تعالى (هلك عني سلطانية) . اما في الممارسة السياسية العربية الإسلامية فقد استعملت الفاظاً أخرى يمكن ان نعدها مرادفة للفظ السلطة في جانبها العملي. كالإمامة والخلافة⁽⁹⁾. اما في اللغة الانكليزية فيأتي مفهوم السلطة مرتبطاً بالمصطلح الإنكليزي (power) وهو في الغالب يترجم إلى العربية بـ(السلطة) وهذا يشمل على معنيين: أولهما ينطوي على معنى (القوة) كالقوة الشرائية والقوة العاملة أو القوة العسكرية أو القوة الفكرية، والثاني ينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة، مثلاً السلطة السياسية أو السلطة الشخصية أو السلطة الفردية، وفي بعض الأحيان تستعمل للتعبير عن وظائف الدولة عند

الإشارة إلى السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. ان كلمة (power) الانكليزية مأخوذ أصلا عن الكلمة الفرنسية (pouvoir) والتي تعني لغويا (القدرة) أو (المكنة) أو (الاستطاعة)⁽¹⁰⁾. أما في اللغة الفرنسية فهناك كلمتان مترادفتان يترجم كل منهما إلى (السلطة) فهناك كلمة (pouvoir) وكلمة (auto rite) ويعرف القاموس العربي الفرنسي كل منهما على أنهما السلطة⁽¹¹⁾. أما من حيث المعنى الاصطلاحي (العملي) للفظ السلطة فلا يوجد عند الباحثين في هذا الشأن، معنى اصطلاحى جامع مانع متفق عليه إذ يختلف المفهوم من باحث إلى آخر ومن مجال لمجال. ويرجع ذلك برأينا لأسباب عدّة ذاتية، وموضوعية، منها اختلاف المؤثرات والمتطلبات والمناخ الفكرية، والإيديولوجية، والاجتماعية لكل باحث من ناحية. ومن ناحية أخرى، فان السلطة تمثل في كثير من جوانبها انعكاساً للبيئة التي تنبثق عنها مما يؤدي إلى اختلاف نظرة الباحث لهذا التعبير كلاً بحسب بيئته، ومن ناحية ثالثة فأن مفهوم السلطة يتداخل ويتشابك مع كثير من الالفاظ الأخرى المقاربة له مثل (القدرة، القوة، النفوذ، الهيبة) والتي يستعملها بعض الباحثين أحياناً. أن هذه الالفاظ المقاربة من حيث المضمون فأنها هي الأخرى لا تخضع إلى الاتفاق في تحديد معانيها. لذا نجد التعريفات تتنوع للسلطة، فمن زاوية قانونية وأخلاقية. يذهب توماس الاكوييني الى أن السلطة السياسية هي سلطة توجيهية؛ وذلك لغرض تحقيق الخير الديني المشترك⁽¹²⁾. أما هوبز فقد نحى منحاً مادياً في تعريفه للسلطة بوصفها الأداة الأساس لضمان توازن المصالح ضمن أطار حالة المنافسة⁽¹³⁾. كذلك هناك اتجاه يقصر السلطة على الأمر والنهي نورد في هذا الاتجاه على سبيل المثال رأي (ناصر) الذي ينظر إلى السلطة على أنها الأمر، فهي استعمال أمراً ومأموراً، عليه واجب الطاعة للأمر وتنفيذ الأمر الموجه إليه⁽¹⁴⁾. في حين يرى (برتراند رسل) ان السلطة هي أحداث تأثير مقصود⁽¹⁵⁾. ان ما تقدم يؤكد حالة عدم الاتفاق على مضمون واحد لمعنى السلطة، بل نلاحظ ورود تعابير مختلفة، مثل (تأثير، أمر). مع ذلك يمكن القول ان مضمون ما تقدم وغيره من تعاريف يشير إلى وجود عنصرين أساسيين في مركب السلطة، فالسلطة السياسية لا تتمثل في القوة المادية وحدها، ذلك أنها ليست مجرد تسلط مادي قاهر، وكل تحليل للسلطة لا بد ان يؤول إلى وصفها مركباً معقداً وغير بسيط ولا يقتصر على القوة المادية. هذا ما اكده (جورج بوردو) الذي ذهب إلى أن (السلطة) هي (القوة في خدمة فكرة) أنها قوة يخلقها الوعي المجتمعي، تتجه تلك القوة نحو قيادة المجموع للبحث عن الصالح العام المشترك. في الوقت نفسه هي قادرة على ان تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به. وهذا التعريف يوضح ان السلطة

تستند الى عنصرين: هما القوة والفكرة. كما أن(بورديو) اضاف إلى أن السلطة ليست قوة خارجية توضع في خدمة الفكرة ولكنها قوة الفكرة ذاتها⁽¹⁶⁾. والسلطة السياسية، فضلاً عن ذلك يمكن أن تتحدد بجملة من الأسس والخصائص منها، مبدأ علوية السلطة السياسية على السلطات الأخرى، فهي تلك السلطة التي تتولى القيادة في سائر التجمعات البشرية؛ لأن السلطة السياسية هي سلطة متميزة وغير تابعة لسلطة أخرى، فالسلطة السياسية هي سلطة عليها قدرة على إحداث أوامر واجبة التنفيذ ولو باستعمال الإكراه. بينما تبقى السلطات القائمة في سائر التجمعات غير السياسية، سلطة اختيارية لا يخضع الناس إليها إلا بمحض إرادتهم. بيد أن علوية السلطة السياسية لا يعني أنها أسبق من الناحية الزمنية في نشأتها ووجودها من السلطات الأخرى. فقد يحدث ان سلطة الهيئات الاجتماعية اسبق في وجودها على وجود السلطة السياسية⁽¹⁷⁾. والخاصية الأخرى للسلطة السياسية أنها بالرغم من علويتها فهي ليست مطلقة فالسلطة السياسية إرادية كلية فهناك مقاومة الوسط الاجتماعي الذي يحد من نطاقها، وتزداد هذه المقاومة مع تقدم الحضارة. فالسلطة السياسية في المجتمع المدني تصطدم بالسلطات الخارجية وتجمعات عالمية، سياسية، دينية، اجتماعية⁽¹⁸⁾. كما أن العادات والتقاليد الاجتماعية غالباً ما تفرض قيوداً على السلطة وتقيّد جزءاً من حركتها، كما هنالك قيود، على السلطة في الدولة المعاصرة. أهمها مبدأ سلطة القانون وسيادته التي تحولت بمقتضاه سلطة الدولة من سلطة دولة استبدادية إلى سلطة دولة قانونية⁽¹⁹⁾. الخاصية الثالثة، للسلطة السياسية هي احتكار تنفيذ القانون إذ أن هنالك تلازماً وارتباطاً بين استمرارية وجود المجتمع وفكرة القانون، فلا يوجد مجتمع ينشد التقدم دون ان يوجد له قانون يحكمه، وينظمه. وان القانون لا يحقق الغرض المنشود في تنظيم المجتمع في مختلف نواحيه، إلا إذا تضمن جزءاً يقرر العقوبة على من يحاول مخالفته، بذلك يصبح الجزاء عنصراً لازماً للقانون يحفظ له سطوته، ويصون هيئته. هذا الجزاء إنما يوكل أمر استعماله إلى سلطة عليا في الجماعة، يكون لها احتكار القوة المادية وتركيزها بيدها، إذ يمتنع على الفرد استعمال سبل القوة لاقتضاء حقوقه إنما يتم للفرد الحصول على حقوقه عن طريق الجماعة. إن المجتمع لا يستقيم أمره إلا إذا سار على قواعد بينة واضحة يأتمر بها الناس جميعاً، ويخضعون لإحكامها، ويتصرفون على هديها. فالقانون ضرورة اقتضتها احوال معيشة الإنسان مع غيره في مجتمع تتعدد فيه المصالح وتتضارب، وتتعارض الحريات⁽²⁰⁾. وان تطلب استعمال الإغرام المادي فالسلطة تصبح كلمة لا معنى لها إذا لم تقترن هذه السلطة بقوة القهر والإكراه. كما أن الدولة لا يمكن مباشرة اختصاصها إلا إذا كانت سلطة الدولة هي السلطة

الوحيدة التي تتمتع بقوة القهر المادي، لأن حصول أكثر من تنظيم على حق استخدام قوة القهر المادي يؤدي إلى التضارب والتعارض في داخل الدولة⁽²¹⁾. والخاصية الرابعة، التي تميز السلطة السياسية هي صفة العمومية، فالقاعدة العامة في هذا السياق تفترض تمثيل السلطة للجماعة والعمل على تحقيق أهدافها على قاعدة الأخذ والعطاء. فالصالح العام هو المحرك لفعل السلطة على الأقل من الناحية النظرية.

توضح فيما تقدم ان تحديد مفهوم السلطة يتأثر بالاتجاهات الفكرية للباحث، كذلك بما تعززه البيئة من تأثير. مع ذلك يمكننا القول ان السلطة سواء اكانت قوة أم قدرة، أم تأثير، أم نفوذ، أم أمر، أم أكره. فأن ذلك مركب من العناصر المادية والمعنوية الذي يشكل محور السلطة السياسية التي هي حجر الأساس للدولة وما فيها من مؤسسات وأنظمة التي بدونها لا توجد دولة. فهي تمثل أعلى مؤسسة في الدولة التي تتولى مهمة إصدار الأوامر والنواهي، وفاقا للإطار القانوني، الذي تضعه أو يوضع لها، ولم يقتصر اختلاف الباحثين والمفكرين على تحديد معنى السلطة لغة واصطلاحاً وفاقا للاتجاهات الفكرية التي تأثروا بها، بل نجدهم كذلك مختلفون في تحديد معنى المفصل الأساس لمفهوم السلطة إذ يسعى الفكر السياسي للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالمفصل المكونة لهذا التعبير. هذه المفصل تتحدد في الإجابة عن مجموعة أسئلة رئيسة ابرزها ما هو اصل السلطة السياسية ومصدر شرعيتها؟ إنساني، إرادي، أو غيبي مقدس؟ ما هي وظيفة السلطة السياسية؟ وما هي طبيعة الوظائف التي تضطلع السلطة السياسية بمسؤولية أدائها؟ وما هي أساليب تداول السلطة السياسية وتعاقبها؟ وكيف تنتقل ممارستها من يد فرد او جماعة إلى أخرى. وما هو شكل السلطة السياسية؟ ملكية، إمبراطورية، إمارة، خلافة، سلطنة، جمهورية؟

2- فكرة السلطة عند الوردى :

نحاول هنا ايضاح فكرة السلطة وفاقا لاجابات الوردى عن الاسئلة آنفة الذكر. ففي سياق البحث عن أصل ومصدر وشرعية السلطة في رأي الوردى يأتي البحث في كون هذا الأصل غيبي (لا إرادي) أو انه إرادي إنساني (واقعي)، ان قراءة ما أورده الوردى في هذا الشأن تعطي إشارات ذات دلالة على ان الوردى يطرح تصورا لهذا الموضوع لا ينفصل عن منطق الصيرورة التاريخية الذي يعطي لكل مرحلة من مراحل تطور الإنسانية عبر التاريخ، طبيعة خاصة حول الموضوع الذي يعد من أساسيات و ضروريات طبيعة الحياة الإنسانية على الأرض. على هذا الأساس نجد الوردى يعطي اصل السلطة. سياقاً تطورياً يتناسب وطبيعة المرحلة التي توصل إليها الفكر والوعي الإنساني، فعلى سبيل المثال كان

الأصل في مرحلة من مراحل التأريخ يبرر وفق أسس لا إرادية غيبية وفي مرحلة أخرى يبرر بأنه من حق الأقوى، اذ يقول الوردى : ((لقد درجت الطبقات الحاكمة في مختلف مراحل التأريخ على ان تبرر حكمها، للرعية بشتى أنواع الحجج. فقد كانوا في القرون الوسطى مثلاً يبررون حكمهم بأنه مستمد من الحق الإلهي، وأنهم جند الله وظله في أرضه. بعدما حدثت الثورة الصناعية في بلاد الغرب لجأ رجال الحكم إلى تبرير الحكم بحجة أخرى، هي (من جد وجد) فكانوا ينظرون إلى الشعب بعين الاحتقار بوصفه مركب مؤلف من السوقة والأغبياء والكسالة الذين عجزوا عن الصعود في مراقي النجاح))⁽²²⁾ .

وبقدر تعلق الأمر برأي الوردى فيما تقدم، نجده يكرر الرأي ذاته من خلال نظريته إلى العلاقة بين الدين والسياسة والتأصيل الديني للسلطة إذ ينتقد الوردى هذا الاتجاه الذي لم يعد في رأيه يناسب روح ومتطلبات العصر بخاصة ان الوردى يحمل أنصار هذه الفكرة مسؤولية كبرى في كثير من المشكلات المعاصرة بين الأمم، لأن من طبيعة العقائد بعامّة والعقيدة الدينية على وجه الخصوص أنها تعتمد المطلق في ما تورده من حجج لا مجال للنسبية فيها، هذا ما يجعل الخصومة على أساسها متطرفة لا تسمح بالرأي الآخر، وهو ما يخالف واقعية الاجتماع البشري وأحوال متغيرات الزمان والمكان ومتغيرات حاجات الإنسان على أساسها. وفي هذا السياق يعترض الوردى على الرأي القائل: ((ما علينا إلا أن نحقق النظام الإسلامي في مجتمعنا فنسعد به ويسعد البشر كلهم معنا))⁽²³⁾ . ووجهة اعتراضه تكمن في كون القرآن ، وهو أساس هذا النظام ، حمال أوجه⁽²⁴⁾ . إن هذا النظام قد اختلف الفقهاء فيه، إذ ذهب كل فريق منهم إلى رأي قد يخالف الآخرين، وأن إجماعهم لم ينعقد في الإسلام إلا على أمور معدودة. لا أهمية تذكر لها في الحياة العامة. اما المسائل الاجتماعية الكبرى كجباية الضريبة والتصرف بأموال الأمة وحقوق المرأة وانتخاب السلطان فقد اختلف الفقهاء فيها ولا يزالون مختلفين. ويذهب الوردى الى ان كل مدرسة فقهية تدعي بان رأيها هو أصوب الآراء وأقربها إلى ما يقتضيه العقل السليم. وبحسب الوردى إذا أخذنا برأيها غضبت علينا المدارس الأخرى وشتت علينا حملة شعواء واتهمتنا بالظلم أو الجهل أو الكفر. وإذا أكرهنا هذه المدارس على إتباع رأينا بالقوة صرنا لا نختلف عن أي سلطان جائر ويجب أن لا ننسى أن الطغاة الذين كانوا يشترون آلاف الجواري بأموال الأمة كانوا يجدون حولهم عددا كبيرا من الفقهاء العظام يؤيدونهم فيما يفعلون ويأتون بالأدلة العقلية والنقلية للبرهنة على ان ذلك موافق لما أمر الله به رسوله⁽²⁵⁾، وفي هذا يذهب الوردى مذهبا براغماتيا من خلال عدّ خطوة الخليفة عمر بن خطاب في إلغاء نصيب المؤلفه قلوبهم من الزكاة "خطوة حكيمة استوجبتها المصلحة العامة بالرغم من ان نصيب المؤلفه قلوبهم مذكورة في القرآن ومفروضة فيه، لا يجوز ان يعبث به عابث. لكن عمر، بحسب الوردى، لم يبال بهذا. فلقد نسخ أمرا صريحا جاء به القرآن مكتفياً

بالقول: ان رسول الله كان يعطيهم يوم كان الدين ضعيفا محتاجا إلى نصرتهم اما اليوم فقد أصبح الدين قويا لا يحتاج إلى تأليف قلوبهم أو استرضائهم⁽²⁶⁾. وعن كون حكومات صدر الإسلام والتي يمتدحها الوردى كانت تعتمد بنهجها القرآن، فيعد الوردى ذلك من مزايا تقدم المدنية للحكومة الإسلامية مقارنة بالحكومات التي عاصرتها والتي لا قانون لها وهي كذلك حتى تولي معاوية الحكم وانساق رجال الدين وراء الحكام. فاقترب رجال الدين الذين كانوا يمثلون تيار المعارضة الموازن والكابح لجور السلطة أدى في نهاية المطاف إلى جمود تقدم المجتمع ودخوله مرحلة الخنوع للسلطة التي استطاعت تطويع الدين لصالحها وما أدى بالنتيجة إلى الاضرار بالدين والسلطة معا ، بخاصة منذ العصر العباسي الأول الذي حاول الحكم منذ البداية تطويع الدين وإضفاء الأصل الشرعي الديني على ممارسة السياسة العباسية بوصفها وريثة البيت النبوي، حيث يقول الوردى: ((ان خلفاء بني العباس، قبل المتوكل كانوا يبذلون جهودا طائلة في سبيل جذب الفقهاء وأئمة الدين إليهم فلم يفلحوا حتى جاء المتوكل فاستطاع بضربة واحدة ان ينجز ما لم يقدر الدهاء قبله ، فنزل الدين بذلك وأصبح تسليم لا غير))⁽²⁷⁾. ومما زاد الأمور سوءا في رأي الوردى، فضلاً عن تمحور السلطة السياسية حول المذهبية في الشرق الإسلامي. انتهاج السلطة النهج ذاته في الأندلس على اعتبار أن ابتعادها عن الغطاء الديني هو الذي افقدها الشام فهو الأمر الذي كرسه الصراعات المذهبية في الإسلام، إذ كان التسييس فيها واضحا جدا وقد سيرت الدين باتجاه تمجيد الأسرة الأموية وذكر فضائل السلف الأول منها. وفي هذا ينتقد الوردى ما عده ميلاً سياسياً اضر بالدين ضرراً كبيراً من ابن حزم وأبي بكر ابن العربي اشهر فقهاء الأندلس اللذين سخرا علمهما للدفاع عن البيت الأموي وإضفاء الشرعية الدينية على سلوك الأمويين السياسي⁽²⁸⁾. في هذا الإطار نجد الوردى ينتهج، نهجاً وظيفياً لكل من الدين والسياسة فهو وان ينتقد المزج بين الدين والسياسة فإنه لا يبخس الدين دوره بوصفه ضابط اجتماعي ومصدر للأخلاق وطمأنينة النفس التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية⁽²⁹⁾. على هذا الاساس ينحو الوردى باتجاه ضرورة بناء اصل السلطة على قواعد إنسانية مجتمعية تستجيب لحاجة الإنسان وهو بذلك يرفض فكرة القوة التي تذهب بعض الاتجاهات إلى حقها في حكم المجتمعات وتبرير حكم الأقوى للناس وفاقا لمبدأ (من جد وجد) المبدأ الذي يعده الوردى غاية في الخطورة؛ لأنه يعطي مبرراً للقوى في استغلال الأضعف ويشير الوردى إلى أن هذا المبدأ الذي شهده الغرب بعد عصر النهضة انتشر في الحضارة الإسلامية قبل ذلك، وفي هذا ينتقد الوردى القول المنسوب الى الفضل بن يحيى البرمكي: ((إن الناس أربعة طبقات ،ملوك قدمهم الاستحقاق، ووزراء فضلتهم الفطنة والرأي ،وعلية أنهضهم اليسار، وأوساط ألحقهم بهم التأدب، والناس بعدهم زيد جفاء))⁽³⁰⁾. ويوضح الوردى رأيه بشكل أوسع في

عدم جدوى حكم القوي للمجتمع البشري المعاصر بقوله: ((والواقع ان الحكم الظالم لا يستتب بقوة السيف وحدها والسultan الذي يعتمد على السيف وحده في تدعيم حكمه لا يستقيم أمره أمداً طويلاً. لقد ان الأوان لكي نحدث انقلاباً في أسلوب تفكيرنا. فقد ذهب زمن السلاطين وحل محله زمن الشعوب . وليس من الجدير بنا ونحن نعيش في القرن العشرين ان نفكر على نمط ما كان يفكر به أسلافنا))⁽³¹⁾ بالمقابل فإن الوردى يؤيد فكرة المساواة النابعة من الصفة الإنسانية بوصفها الأساس الملائم للسلطة السياسية التي تعود للأمة التي لها وحدها الحق في ان تبت في أمرها وتولي من تشاء وإذا كان الرأي الفقهي الدينى بحسب الوردى ان لا اجتهدا في موضع النص فيمكن القول في المجال السياسي لا اجتهدا في ما تقرره أغلبية الأمة⁽³²⁾. والوردى يميل لهذا الرأي في سياق بحثه في مشكلات المجتمع الذي عاش فيه حيث يستحضر ما عدّه، ممارسات سياسية شهدها صدر الإسلام، تؤيد عدّه مصدر شرعية السلطة يكمن في رضى أغلبية أبناء الأمة الإسلامية التي كانت فيها الحكومة في أول أمرها من الشعب ومن اجل الشعب. وفي هذا الصدد يستحضر الوردى حوادث تاريخية مضمونها انه ((عندما تولى عمر بن الخطاب الخلافة قام في وجهه رجل يقول: والله يا عمر لو وجدنا اعوجاجا لقومناه بحد سيوفنا)) فقال له الخليفة عمر: ((الحمد لله الذي اوجد في هذه الأمة من يقوم اعوجاج عمر)) واشتد رجل في كلامه على عمر ذات يوم وقال له: ((أتق الله يا أمير المؤمنين)) فقام أحد أصحاب عمر يقول للرجل: ((أثقل لأمر المؤمنين اتق الله)) فقال الخليفة عمر: ((دعه فليقلها لي نعم ما قال لا خير فيكم ان لم تقولوها ولا خير فينا ان لم نقبلها منكم)) وهكذا هو الحال مع تولي الأمام علي ابن أبي طالب الخلافة والذي كان آخر خليفة إسلامي ببيع طوعا من العامة والخاصة والذي في رأي الوردى سلك سلوكاً سياسياً فاقت حضارته سلوك الأمم المتمدنة في القرن العشرين، إذ أعطى الحرية الكاملة لمن رفضوا بيعته بل على العكس من ذلك ضمن لهم الحماية مقابل التعهد بعدم الخروج على قرار الأغلبية والمثال الأكثر وضوحاً على هذا الاتجاه عند الأمام علي بن أبي طالب كما يذهب الوردى معاملة الخوارج الذين كانوا يعارضوه علانية ومع ذلك بقي يجري لهم نصيبهم من الموارد وأن قتاله إياهم لم يقع إلا بعد أن خرقوا حدود الأمن العام وبعد ان انذرهم للكف عن هذه الممارسات. وحول آلية الشورى لمن يتولى السلطة فإن هذه الآلية كانت تشمل في رأي بعض المهاجرين والأنصار دون باقي المسلمين وقد حصل اختلاف في تحديد من هم المهاجرون هل هم البديون أو الذين التحقوا بمحمد في أثناء حياته أو حتى ان هذه الصفة شملت بحسب معاوية بن أبي سفيان الذين التحقوا بالشام في أثناء نزاع مع الامام علي ابن أبي طالب بحسب الوردى وعن ذلك ، يكتب الوردى فيقول: ((إن الإسلام كان آنذاك لا يزال في بدا ثورته. ومعنى هذا ان حكومته كانت أشبه بحكومة الثورة منها

بالحكومة العادية. والمعروف عن الحكومات الثورية أنها لا تقبل ان يسهم في تأليفها إلا من نخسوا بها أول الأمر. وهي إذا سمحت لغير هؤلاء بالاندساس بين صفوفها فقد يتمكن خصومها من العمل على تحريفها أو تحويلها عن مبادئها الأولى. وهذه ظاهرة نلحظها في تاريخ كل ثورة ديمقراطية وقد اتضحت في تاريخ الثورة الفرنسية بشكل يلفت النظر⁽³³⁾ وفي هذا يربط الوردى بشكل عملي بين حق الأمة كونها مصدرًا للسلطة وبين الوعي بهذا الحق والتصرف به وفاقا للحد الأدنى من الإدراك للمصلحة الفردية والجماعية وهو ما لم يكن متوافرا إلا لقلّة من أبناء الأمة في صدر الإسلام لأسباب عدّة، ليس هنا مجال للخوض في تفصيلاتها، فلم يكن آنذاك من يفهم الإسلام فهما صحيحا إلا المهاجرين والأنصار⁽³⁴⁾، وينقل الوردى بهذا الصدد حادثاً تاريخياً مفاده، أن الأشتر الأنخعي جاء إلى الامام علي بن أبي طالب بعد مقتل الخليفة عثمان يريد بيعته فقال له الامام علي: ((ليس لك ذلك أنما هو لأهل الشورى وأهل بدر، فمن اختاروه خليفة فهو خليفة، فنجتمع وننظر في الأمر))⁽³⁵⁾ وعلى هذا المنوال يناقش الوردى اعتراضاً آخر يتعلق بأن الأكثرية انفصلت عن الامام علي في أواخر حكمه، إذ يذهب الوردى في هذا إلى ان سلوك الامام علي كان وفاقا لمصلحة الأكثرية، اما كون الأكثرية لم تكن تدرك ذلك فهذا شأن آخر، والوعي بهذا الحق الذي اقره الإسلام مبدأ كي يصبح ديدن غالبية أبناء المجتمع إنما هو حصيلة صيرورة تاريخية تحتاج إلى جملة من الأوضاع المساعدة كانتشار التعليم وتبلور الرأي العام وتشكيل الأحزاب وارتفاع شأن الصحافة وما أشبه. فكلما ازداد وعي الناس وانتشر التعليم ازدادت مقدرة الأكثرية على ان تفرض رأيها على الحكام. أما في عهد الامام علي ابن أبي طالب كما يرى الوردى فالمجتمع كان بدوياً في الغالب فكان رئيس القبيلة هو الذي ينطق بلسانها ويسير بها حيث يشاء وكثيرا ما ينساق الأفراد وراء رؤسائهم نحو ما يضرهم وهم لا يشعرون⁽³⁶⁾، وحول الأثر العملي لكون الأمة مصدر السلطة يشير الوردى ان الكثير من حالات الانحطاط و التردى التي شهدتها المجتمع العراقي أبان العهد العثماني متأتية من سوء الإدارة التي لم يكن رجالها ينتمون إلى المجتمع الذي يفترض خدمتهم إياه بوصفهم يمثلون السلطة العليا فهؤلاء كانوا معينين من السلطان لذا حرصوا على استرضائه أكثر من حرصهم على رضا المجتمع⁽³⁷⁾، هذا من جانب، ومن جانب آخر ان ثقافة تعالي النخبة الحاكمة أبعدتها عن السعي في تلبية حاجة عامة الناس وفي هذا السياق يقول الوردى: ((كانت الحكومة العثمانية تحرص كل الحرص على ان تحافظ على هيبتها في أعين الناس فهي لا تبالى بما يفعل الناس بأنفسهم ما داموا يحترمونها ويبدون مظاهر التزلف أمامها وقد صار ذلك من التقاليد الاجتماعية في المدن العراقية. وكان الموظفون، وهم الذين أطلق عليهم في القرن التاسع عشر اسم (الأفندية) يتمسكون بمظاهر الهيبة في مختلف حركاتهم وسكناتهم، فكانوا لا يخاطون العامة، وإذا تحدثوا إليهم

اتخذوا موقف الكبرياء والاستعلاء. وكانت لهم نواديهم ومجالسهم الخاصة بهم ولهم آدابهم ولهجتهم وملابسهم التي يتميزون بها عن سواد الناس⁽³⁸⁾. على هذا الأساس يذكر الوردى محاسن إعلان الدستور التركي عام 1908م الذي من نتائجه أنه أعطى نوع من التنبيه والوعي بين أفراد الشعب فصار الموظفون يخشون من الأهالي بعد ما كانوا من قبل يحتقروهم ويطردوهم، وأصبح الموظف المرتشي حذراً متخوفاً لا يدري متى يأتي أمر نقله أو عزله وكان ذلك مانعاً من الرشوة قليلاً أو كثيراً⁽³⁹⁾. وفي العهد العثماني جعل الناس ينظرون إلى السلطة على أنها ترتبط بالعقاب فقط، شأنها في ذلك شأن أي ولاء أو كارثة طبيعية تحل بالبلاد والعباد والتي ليست أكثر من عقاب الهي على سوء أخلاق الناس وخطاياهم والناس كانوا لا يحركون إزاءها ساكناً سوى الدعاء في زوال المصيبة إن هذا الطرح يستحضره الوردى في تشخيصه لمشكلة السلطة في العراق الملكي بعد الحرب العالمية الأولى التي لم تستطع أن تتخلص من مشكلة النظرة الشعبية إليها كجانب للأذى وهذا ما يحاول الوردى توضيحه والاستدلال عليه من خلال استعراض تأثير نظام التجنيد⁽⁴⁰⁾. وهو يحاول أن يقدم النصيحة إلى النخبة الحاكمة وبيان نقاط الخلل في علاقتها مع عامة الشعب ومن بين نقاط الخلل هذه هو نظام التجنيد الإجباري، فيقول الوردى: ((إن التجنيد الإجباري لا يزال اليوم، كما كان في العهد العثماني الغابر، سبباً من أسباب انشقاق الضمير في المجتمع العراقي لقد كان من الضروري بعد تشكيل الدولة العراقية أن تنسى الحكومة مسألة التجنيد الإجباري زمناً طويلاً لكي يتسنى لأبناء الشعب أن ينسوا تلك الولايات التي قاسوها في التجنيد على أيدي جلاوزة آل عثمان. ولكن المؤسف أنهم لم يكادوا يستقلون حتى رجعوا إلى التجنيد الإجباري بكل حماس. فهم سنوا نظام التجنيد الإجباري في الوقت الذي أهملوا فيه نظام التعليم الإجباري. وجعلوا الشعب يستعيد في ذاكرته عنجهية الحكم العثماني البغيض مرة أخرى⁽⁴²⁾)). وما زاد الطين بله بحسب تعبيره، أن الحكومة الوطنية فرضت على أبناء العشائر نظام التجنيد الإجباري بعد أن كانوا معفيين منه في العهد العثماني. وبدأ الفرد العشائري يشهد ضباط التجنيد قادمين عليه فضلاً عن جباة الضرائب فصار يستعيد بالله منهما ومن كل موظف ترسله الحكومة إليه. هكذا صار أبناء العشائر والأرياف يرتابون من كل من صار يعمل في الجهاز الحكومي⁽⁴³⁾. إن الكثير من أبناء النخبة الحاكمة في العراق الملكي في رأي الوردى، وهو يستحضر مضمون أطروحته في التناثر الاجتماعي لم يستوعب حالة التحول في عقلية المجتمع وأفكاره نحو الحداثة التي نمت بصورة سريعة بعد الحرب العالمية الأولى، وبقيت على نمط التفكير القديم في التعالي على الطبقات الدنيا في حين أصبح الفرد العراقي على الطرف النقيض في إطار علاقته بالسلطة، يقول الوردى: ((أما الآن وقد تغيرت الأفكار أو هي كادت تنقلب رأساً على عقب، حتى أصبح أحداً لا يكتفي بانتقاد الحكومة على

أعمالها الخاصة، بل يعزو إليها كذلك السبب في الكوارث الطبيعية، وقد تنزل عليه الصاعقة من السماء فيصرخ قائلاً: ((اه من الحكومة)) ولا لوم عليه في ذلك، أنها طبيعة الزمن الذي يعيش فيه))⁽⁴⁴⁾ والمشكلة هنا تكمن بحسب الوردی، ان النخبة الحاكمة تزحف في أعمالها زحفاً بينما الشعب يقفز في أفكاره، وهو يكاد يطير بها طيراناً⁽⁴⁵⁾. أن تقليص هذه الفجوة وإعادة ردم الهوة بين النخبة الحاكمة وجماهير الشعب يتم من خلال العمل بنظام الانتخاب المباشر وهو من أهم العوامل التي تساعد على تقليص الثغرة بين الشعب والحكومة. ففي رأي الوردی، ان الضمير لم يتوحد في أية أمة من أمة هذا العصر إلا بعد ان أحس الشعب أحساساً لا التباس فيه بان ينتخب رجال حكومته بنفسه بشكل مباشر. فالشعب، حين يعتاد على رؤية ممثليه ينطقون باسمه ويريدون رضاه ويدافعون عنه، يشعر بأنه عضو فعال في جهاز الدولة، وانه يؤلف مع الحكومة صفاً واحداً لا ثغرة فيه وهكذا انتقد الوردی ما كان يجري من تدخل حكومي في نتائج الانتخابات واصفاً النواب على هذه الصورة لا يشعرون أنهم ممثلو الشعب، والشعب كذلك لا يشعر بأن في الحكومة من ينطق باسمه ويدافع عنه حقاً. مما يؤدي إلى ظاهرة انشقاق الضمير الاجتماعي حسب ما يسميه الوردی⁽⁴⁶⁾. ويعارض الوردی، الفكرة الأفلاطونية القائلة بأن صلاح المجتمع يتطلب حكمة من الملك الفيلسوف في حين يؤيد الرأي الخلدوني الذي يعده من صميم الآراء الديمقراطية المعاصرة والذي مفاده أن من مقتضيات الرفق بالرعية أن يكون الحاكم في مستوى تفكير العامة منهم. لأنه إذا كان يقظاً شديد الذكاء أدى ذلك إلى تكليف الرعية فوق طاقتهم وحملهم على ما ليس في طبيعتهم، والوردی يبالغ في التأكيد على أهمية مصدرية الشعب للسلطة، بحيث تكون في من يتولاها صفات تجذب العامة حتى وان كان العوام مجانين على حد تعبيره. وفي هذا ينقل الوردی عن ابن خلدون قوله: ((اعلم أن مصلحة الرعية في السلطان ليست في ذاته و جسمه من حسن شكله و ملاحه وجهه أو عظم جثمانه أو اتساع عمله أو جودة خطه أو ثقب ذهنه، إنما مصلحتهم من حيث إضافته إليهم، فإن الملك والسلطان من الأمور الإضافية، وهي نسبة بين منتسبين، فحقيقة السلطان انه المالك للرعية والقائم في أمورهم عليهم: فالسلطان من له رعية، والرعية من لها سلطان، والصفة التي له من حيث إضافته لهم⁽⁴⁷⁾. وفي هذا يعد الوردی أن منحى الدعاية للحكومة والتعريف بإعمالها لتحسين صورتها هو أمر غير كافٍ وإن كان صحيحاً فالرعاية تأتي بنتائج عكسية فيندفع الناس للتشكيك بإعمال الحكومة إذ يصغون أكثر لمن يضاد الحكومة وان كانت إشاعات غير صحيحة⁽⁴⁸⁾، وأن الحل العملي لهذه الإشكالية هو بطراز من الحكام يشكرون نعمة الله عليهم فلا يتكبرون، ويعرفون قدرهم فلا يتجبرون بحسب الوردی⁽⁴⁹⁾، لأن الحق ما يريد السواد الأعظم من الناس، وأن الحقيقة هي من أدى الترفيه عنهم ورفع مستواهم. نريد أن

يفهموا بأن الحق لا يحظى بزمرة قليلة من المدللين والمترفين والحايلين، وأن الحقيقة لا تعيش في الفراغ إنما هي صنعة المجتمع وصدى أهدافه وآماله⁽⁵⁰⁾. إن ما سبق من طروحات لا سيما ما يتعلق باتجاه الوردية نحو إرادية السلطة وارتباطها بمصلحة المحكومين في الممارسة السياسية الإسلامية في طورها الأول نجده يختلف ويتفق قليلاً أو كثيراً مع ما طرح عدد من المفكرين الإسلاميين المعاصرين، إن ما تقدم يوضح أن الذين يجعلون من الواقع المعاشي الاجتماعي هو المصدر الأساس للسلطة وأن المبادئ والمثل الدينية أو الأخلاقية تأتي في إطار المساندة التكميلية المحسنة لأداء السلطة وهو يستعمل النص الديني لتبرير إرادية وإنسانية مصدر شرعية السلطة وليس العكس كما تذهب بعض الاتجاهات في جعل المصلحة الإنسانية هي الداعمة للنص الديني في تأكيد غيبية ولا إرادية مصدر شرعية السلطة.

وفيما يتعلق بوظيفة السلطة فإن الوردية ينطلق في هذا الشأن من مبدئية أساس مفادها، أن السلطة السياسية هي محور الحضارة وركيزتها الأساس، والعلاقة طردية بين الحكومة وازدهار الحضارة⁽⁵¹⁾، وإذا ما أرادت السلطة بناء مجتمع متطور حضاري، فعليها أن تقوم بمجموعة من الوظائف، تأتي وظيفة المحافظة على الأمن والنظام في القمة وكأولوية أولى، وهذا ما يمكن أن نلاحظه من خلال عرض رأي الوردية في أسباب الكثير من المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي موضع اهتمامه التجريبي، فعلى سبيل المثال، أن استفحال مساوئ البداوة وضمحل محاسنها في المجتمع العراقي يعزوه الوردية إلى طبيعة نظام الحكم العثماني الذي في رأيه قصر ولم يقيم بمسؤوليته في المحافظة على الأمن والنظام ولم يكن همه في حكم الناس إلا جباية الضرائب والمغارم وليفعل الناس بعد ذلك بأنفسهم ما يشاءون. وكانت سياسة نظام الحكم العثماني تجاه العشائر أنها تتركهم يتقاتلون وينهب بعضهم بعضاً والمعروف عنه أنه كان يشجع فيهم القتال والتناهب أحياناً في سبيل إضعافهم على طريقة (فرق تسد). وهذا ما جعل في رأي الوردية الفرد العشائري يفقد بالتدريج صفات الصراحة والإباء والأمانة وغيرها من الصفات التي كانت معروفة عند أجداده في الصحراء. إنه يرى جباة الحكومة واقفين له بالمرصاد يحصون عليه أغنامه ومحاصيله الزراعية، وهو مضطر أن يكذب عليهم ويخلف بالله وجميع أنبيائه وأوليائه زوراً لكي يدراً عنه قسطاً من الضريبة المفروضة عليه. ولو أنه اتبع سبيل الصدق في معاملة الحكومة لما بقي لديه ما يكفيه ويكفي أطفاله طعاماً ولباساً⁽⁵²⁾، وهذا ما يتناقض مع المتطلبات الحضارية التي تسعى المجتمعات السير في طريقها وهو ميدان التنافس بين الأمم والويل للأمة التي تخفق فيه. وبحسب الوردية فإن ضعف أداء السلطة يدفع الفرد إلى الانتماء إلى قبيلة تحميه لأنه لا يجد بديلاً لها عند غياب دور سلطة الدولة⁽⁵³⁾. يقول الوردية: ((إن الحضارة بوجه عام تقوم على أساس السلطة المركزية القوية القادرة على حماية أرواح الناس وأموالهم في مختلف أنحاء البلاد. وعند غياب السلطة أو ضعفها يجد الناس أنفسهم مضطرين إلى

الالتجاء إلى القيم العشائرية لحماية أنفسهم وأموالهم. وهذا ما حصل فعلاً في حقبة الانحطاط التي أعقبت سقوط الدولة العباسية، والتي استمرت حتى الحرب العالمية الأولى⁽⁵⁴⁾. وهذه الحالة في رأي الوردی انسحبت كثيراً من جوانبها على مرحلة الحكم الملكي لأسباب عدّة منها ان موروث القيم الاجتماعية المرسخة بالزمن الطويل، تحتاج إلى زمن وجهد كبير لتغييرها، والسبب الآخر هو أن الجهاز الحكومي في العهد الملكي وبغض النظر عن الأسباب، أعاد استعمال كثيراً من موظفي العهد السابق مما جعل الفرد العشائري لا يجد فرقاً كبيراً بين الماضي والحاضر⁽⁵⁵⁾. وهناك جملة من الوظائف للسلطة التي تأتي متلازمة مع الوظيفة السالفة تؤدي دوراً مؤثراً بشكل مباشر أو غير مباشر في حياة المجتمع مادياً ومعنوياً منها ان السلطة تمثل المثل الأعلى الذي تتجه إليه أنظار الناس، وفي هذا السياق يستحضر الوردی أمثلة كثيرة منها، ان النبي محمد (ص) لم يكتفي بتوجيه ما يجب أن يكون الناس عليه من سلوك بل انه جسّد ذلك في سلوكه العملي في مجرى الحياة اليومية وهو انه كان في بداية دعوته قليل الأتباع، لكن الأمر تغير بعد الهجرة إلى المدينة وتأسيسه دولة المدينة التي اعتمدت تنظيمها هيكلياً لفت الأنظار بخاصة بعد النجاحات التي حققها منذ معركة بدر حتى جاء فتح مكة وصار الناس يدخلون في دين الله أفواجا، لان محمد (صلى الله عليه وسلم) وسلوكه صار مثلاً يقتدي به⁽⁵⁶⁾، هكذا استطاع النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) أن يجري تغييراً في الكثير من القيم الاجتماعية الجاهلية السائدة. وهذا ما عمل على تدعيمه الخلفاء الراشدون الذين حاولوا الاقتداء بمحمد (صلى الله عليه وسلم) وان يرسخوا القيم والصفات مثل قيمة الكفاءة الفردية بدلاً من الحسب والجاه التي كانت سائدة في المجتمع الجاهلي، وفي هذا السياق يستشهد الوردی بحادثتين حدثتا في خلافة كل من الخليفة عمر والامام علي الأولى: أن نفراً من الذين كانت لهم مكانة عالية في الجاهلية، جاؤوا إلى مقر عمر وطلبوا الأذن بالدخول عليه، فلم يأذن لهم، ثم جاء بعدهم نفر من الذين كانوا في الجاهلية من المستضعفين والعيبد وارتفعت مكانتهم في الإسلام، فأذن لهم عمر بالدخول. معنى هذا ان الخليفة اتبع في معاملة الناس على أساس القيمة الشخصية لكل منهم. والثانية: انه عندما بلغ الامام علي ابن أبي طالب في أثناء مدة خلافته ان عامله في البصرة عثمان بن حنيف ذهب إلى وليمة من تلك الولائم الباذخة التي تتصف بالتباهي والإسراف والتي يدعى إليها الأغنياء دون الفقراء، فكتب إليه الخليفة قائلاً: ((أما بعد يا ابن حنيف: فقد بلغني ان رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مائدة فأسرعت إليها تستطاب لك الألوان وتنقل إليك الجنان. وما ظننت انك تجيب إلى طعام قوم عائلهم مجفو وغنيهم مدعو ألا وإن لكل مأموم إماماً يقتدي به ويستضيء بنور علمه ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمرية ومن طعمه بقرصيه. ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد)). ان

استحضار الوردی لهاتین الحادثنین إنما یأتی فی باب دور السلطة وأصحاب المناصب العالیة فی المجتمع، فی التأثير علی مجمل القیم الاجتماعیة السائدة سلبا وإيجاباً⁽⁵⁷⁾. وهناك ظاهرة أخرى یستعرضها الوردی فی سباق تأکیدہ تأثير السلطة والقائمین علیها فی طبیعة القیم الاجتماعیة والتی ما زالت آثارها فی المجتمع العراقی حتی وقت قریب علی حد تعبیرہ. وهی ظاهرة الانحراف الجنسی عند الكثير فی معظم مفاصل الحكم، ویعلل الوردی هذه الظاهرة عند هذه الفئة بأحوال حیاتهم ونشأتهم فی المدارس الداخلية البعیدة عن أهلهم، وان هؤلاء یصبحون فی المستقبل ولادة وقادة وغیر ذلك من المناصب العلیا فی الدولة وبما أن هذه الظاهرة موضع استهجان من المجتمع فأن هذا الاستهجان ینعکس علی السلطة والمناصب الرفیعة التی دار حولها تصور فی الوسط الاجتماعی مفاده انه لا یصل إلی المناصب العلیا إلا من كان شاذاً⁽⁵⁸⁾، وكذلك تقع علی عاتق السلطة وظائف اجتماعیة واقتصادیة منها إقامة وإدارة المؤسسات الاجتماعیة المتعلقة بحیاة الناس بشكل مباشر کالمستشفیات والمدارس والملاجئ وما أشبه⁽⁵⁹⁾، كذلك ضرورة إصلاح نظام الإنتاج والتوزیع بین أبناء المجتمع وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحیاة الكریمة للإنسان کالمأكل، والملبس، والمسکن، والتعليم إلی آخره⁽⁶⁰⁾. لأن الاهتمام بالإنتاج لا ینکفی، لاستقامة المجتمع وتطوره، دون الاهتمام بتوزیعہ، فالتركیز علی الإنتاج یؤدي عادة إلی تراکم الثروة فی أیدی فئة قليلة، بينما یرقی أكثر الناس فی فقر وحرمان، والوردی فی هذا الإطار، لا یؤمن بالطبیعة الخیرة للنفس الإنسانیة فی تحقیق التكافل الاجتماعی، لذا تصبح هذه المهمة واقعة علی عاتق السلطة داخل المجتمع⁽⁶¹⁾، ذلك من خلال جملة من الإجراءات منها علی سبیل المثال وضع نظام ضریبی تصاعدي وهو یدین البلدان المتقدمة بحسب الوردی، حیث تفرض فیها الحكومات ضرائب عالیة علی مکاسب الأغنیاء وعلی موارثهم وإرباحهم المفرطة التی یعاد أنفاقها علی الخدمات الاجتماعیة فتستفید منها الطبقة الفقیرة وتلك إحدى السبل فی إصلاح نظام التوزیع، وهو ما افترقت إلیه فی رأی الوردی سیاسة الحكم العثماني، الأمر الذی أوقع ضرراً كبيراً⁽⁶²⁾، یقول الوردی فی هذا: ((والحق أننا لا ننتظر من أصحاب الثروات أن یعنوا بمصالح غیرهم من المعوزین والمحتاجین، فالإنسان بوجه عام مجبول علی أن یحب نفسه بالطبع قبل أن یحب غیره. ولو تركنا المترفین یفعلون بثرواتهم ما یشتھون لانغمسوا فی الترف واللذة وجعلوا بقیة الناس كالأغنام یساقون إلی المجزرة بالسیاط، ولقد أدركت الشعوب الحدیثة ان المترفین لا یجوز ان یتروکوا یتصرفون کما یشتھون، بل یجب ان تضع الحكومة أموالهم وأرباحهم تحت الرقابة الصارمة، تأخذ منهم کل ما تحتاج إلیه فی سبیل العناية بالفقیر ورفع مستواه))⁽⁶³⁾. فی هذا یرى الوردی ضرورة ان تضع السلطة فی حسابها جدولاً لترتیب المهمات الواجب القیام بها وفاقاً لاسبقیات وان تجعل الضروریات قبل الكمالیات، ویدعو الوردی النخبة الحاكمة فی العقد الأخير من العهد

الملكي في العراق، إلى ضرورة الاهتمام بسكان الريف ورفع مستواهم المعاشي من خلال مساعدة صغار الفلاحين على تملك أراضي خاصة بهم كونهم يمثلون غالبية السكان⁽⁶⁴⁾، إذا ما أراد القائمون على شؤون البلد له التقدم والاستقرار، وتعزيز روح الانتماء إلى الوطن وترسيخ القيم الحضارية عند الفرد فعليهم ضمان الملكية الخاصة، ف ضمان الملكية الخاصة ولو في حدها الأدنى كفيل بأن يجعل الفرد والمجتمع يغير كثيرا من القيم والسلوك غير الحضاري⁽⁶⁵⁾، إذ يرى الوردی، ان الغنى المفرط، والفقر المدقع، مرضان اجتماعيان، ولا يمكن لامة ان تتقدم في مضمار الحياة الجديدة وفيها هذان المرضان الخطران، هذا ما جعل من الضروري على السلطة أن تعمل تجاه بناء طبقة وسطى واسعة لان قوام الأمة الراقية هذه الطبقة، لأنها بذلك تبعد عن مساوئ الفقر والغنى في آن واحد، هذا هو الذي جعل الحكومات الحديثة دائبة على تقليص الفجوة بين الفقراء والأغنياء ما استطاعت إلى ذلك سبيلا⁽⁶⁶⁾. مع ذلك فإن الوردی في هذه الطروحات لا يقصد سيطرة مؤسسة الدولة على معظم أو جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي بل على العكس انه يؤمن بأهمية نشاط الفرد الخاص وبأن المنافسة الفردية هي المحركة لعجلة الحياة نحو التقدم. وأن كل ما هو مطلوب من مؤسسة السلطة هو تقنين هذه المنافسة والحد من آثارها السلبية وهذا بدوره يتفق والمنهج العام لفكر الوردی الذي ينحوا منحنا وسطيا على قاعدة لكل دينوي محاسن ومساوئ⁽⁶⁷⁾. وعلى وفق هذا التصور انتقد الوردی نظام الحكم والإدارة العثماني محملاً إياه وزر كثيرا من المشكلات والعادات الاجتماعية غير الحضارية المرسخة التي وقفت عقبة في خلق مجتمع متطور والتي عانت منها ولا تزال تعاني منها الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها ومنها ظاهرة ارتشاء الموظف الحكومي التي أدت الى ظاهرة أخرى غير حضارية وهي ظاهرة الوساطة في إفادة الناس من الخدمة العامة⁽⁶⁸⁾، ان مسؤولية معالجة هذه الأمراض تقع وبدرجة كبرى على عاتق السلطة التي يمكنها ان تضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك، وجعل المجتمع يتبنى القيم التي تقوم عليها الحضارة العالمية الحديثة. لأن السلطة هي الأقدر على خلق الأوضاع الاجتماعية للفرد، التي من خلالها تتغير منظومة القيم السائدة⁽⁶⁹⁾، وهذه المسؤولية تجري في مسارها الصحيح إذا اعتمد النظام السياسي، مبدأ الفصل بين السلطات، فهو الذي يميز النظم السياسية الحديثة ويمنع أو يقلل انحرافها في الأداء، وذلك بأخذها قاعدة مونتسكيو الشهيرة، الصد والموازنة، وفي ذلك يقول الوردی: ((قام النظام السياسي في العصر الحديث على هذا المبدأ، ولهذا قامت الأحزاب المتعارضة وظهرت المناقشات البرلمانية المعروفة، ولولا ذلك لبقى الحكام ينهبون أموال الأمة ويظلمون الرعية وهم يعتقدون أنهم يحكمون بأمر الله))⁽⁷⁰⁾. على أساس ما تقدم فإن ما قدمه الوردی كان تنبيها للنخبة الحاكمة في العهد الملكي من خطر الثورة إذا لم تخطوا هذه النخبة خطوات واسعة بخاصة ان التطور المؤسسي يسير

ببطء شديد قياسا بتطور الوعي الاجتماعي الجماهيري وهو ما جعل المنظومة المؤسسية عاجزة أو تكاد، عن الاستجابة للمطالب الشعبية وهو ما يهدد بانفجار الأحداث التي عصفت بالبلاد بعد ذلك بمدة وجيزة أي في تموز عام 1958م⁽⁷¹⁾. أما بشأن تداول السلطة فإن الوردی يؤسس لهذا الموضوع حين ينطلق من عدّ التغير نزعة أصيلة في المجتمعات المتمدنة وهي السنة التي يسير عليها مجرى التاريخ⁽⁷²⁾. وبما أن التمدن في التاريخ البشري بحسب الوردی هو قرين حكم الدولة وسلطتها في حكم المجتمع، فإن التغير والتبديل من حال الى آخر، هو قرين السلطة أيضاً. فالنزوع إلى تغيير السلطة وجد مع ظهور اول سلطة سياسية وغالبا ما كان هذا التغيير يجري بأسلوب عنفي، وان هذه الحالة بالرغم من ضررها هي التي أسهمت في تطور المجتمع البشري ولولاها لكان مصير المجتمع الركود والفناء، والأمر سيبقى كذلك مع الاختلاف بالأسلوب، ففي رأي الوردی أنما توصل إليه العالم من آليات سلمية مبتكرة للتغيير السياسي، ليست إلا استمرارا لخمسة الثورة التي دأب عليها الأقدمون الذين لو كانوا يعرفون أو يستطيعون استعمال آلية الانتخاب، لما لجأوا إلى السيف في أجراء التغيير دلالة ذلك قول الوردی: ((إن نظام التصويت الذي تقوم عليه الديمقراطية الحديثة ليس هو في معناه الاجتماعي إلا ثورة مقنعة. والانتخاب هو في الواقع ثورة هادئة إذ يذهب الناس إلى صناديق الانتخاب، كما كان أسلافهم يذهبون إلى ساحات الثورة، فيخلعون حكامهم ويستبدلون بهم حكاما آخرين)). ويذهب الوردی بذلك الى مدى ابعده عندما يناقش ما أورده البخاري عما عرف بحديث الخميس فقد علل الوردی اختلاف أصحاب النبي حسب ما ورد في الحديث بأنه أمر طبيعي، إذ ان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) لم يكن كما يتصور البعض يأمر فيطاع. فهو قد يرى رأيا فيجاده الأتباع فيه ويتنازعون حوله. وكثيراً ما يقترح النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) اقتراحاً فلا يوافق عليه إتباعه فيتركه. انه كان واقعياً لا يفرض على أصحابه أمراً لا يرضون به، بحسب الوردی، فيعتقد ان النبي كان متسامحاً يشاور أصحابه في الأمور ويصغي لمختلف آرائهم. وكثيراً ما يعصونه في أمر من الأمور فيسكت عنهم ويستغفر الله لهم⁽⁷³⁾، وإن ما روي في بعض المصادر عن خصومة علي وعمر بعد وفاة النبي حول الخلافة. يعده الوردی أمراً طبيعياً فمن حق كل إنسان أن يطمح إلى الرئاسة إذا وجد في نفسه الكفاية لها وهذا ما لا يتعارض والنظام الديمقراطي الحديث وليس قدحا في أي شخص ان يسعى الى الرئاسة إذا لم يقصد منها استغلالها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة أقربائه وأصهاره . كما أن من أسس النظام الديمقراطي السليم كما يرى الوردی أنه يقوم على المنافسة بين عدد من المرشحين للوصول إلى كراسي الحكم ولولا هذا التنافس لسيطر الطغاة على الناس واستغلوا جهودهم وأمواهم في سبيل شهواتهم الخاصة⁽⁷⁴⁾ وقد اسهب الوردی في هذا الطرح، قاصدا تأكيد مبدئية وواقعية النظر في شؤون الأمة

بعامه. والشأن السياسي المتمثل بالسلطة وتوليها عليهم بخاصة كونه يمثل الناحية التي تعود على المجتمع بالتقدم والتطور الاجتماعي⁽⁷⁵⁾، والوردي في هذا الشأن يجعل تداول السلطة في إطار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي جاء به الإسلام لمنع الاستبداد، فيقول الوردي: (وفي نظري: ان خير تطبيق لسنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في هذا العصر، هو استعمال المسلم حقه في الانتخاب وفي التصويت إلى ابعد الحدود. لا مرأ ان العصر الحاضر قد شهد انقلابا في نظام الحكم، فكل دولة حديثة، مهما كانت مصطنعة، تحتوي على نظام التصويت والانتخاب بوجه من الوجوه. وقد أصبح من الواجب على المسلم في هذا العصر، إذن ان يستعمل هذا الحق الذي أتيح له ولكل من استطاع إلى ذلك من سبيل). ثم يضيف الوردي ليؤكد على ضرورة ان يتحمل الفرد المسؤولية في هذا الجانب بقوله: (إن الواجب عليه ان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولست أرى طريقا لتحقيق هذا الواجب إلا بالمساهمة بالانتخاب على صورة من الصور)⁽⁷⁶⁾. و يذهب الوردي في ذلك إلى مدح حركة المشروطية كما يسميها ونجاحاتها في تركيا منذ عام 1908 م وعزلها للسلطان عبد الحميد، ومحاولتها إجراء الانتخابات في ولايات الدولة العثمانية. وبقدر تعلق الأمر بالعراق فأن ذلك الانتخاب أسهم إلى حد ما في تحسين أداء الجهاز الحكومي نتيجة لما فسخ من حرية النقد⁽⁷⁷⁾.

نستنتج مما تقدم :

ان الوردي يعد التعاقب على السلطة ظاهرة حتمية في كل مجتمع مدني، لكن أسلوب هذا التعاقب وطريقته عند الوردي تخضع لطبيعة المتغيرات التي يفرضها الزمان ومستوى تطور الوعي الفردي والمجتمعي اما بشأن موقفه من كيفية هذا التعاقب الذي يعده حتمية ثورية ، فإنه ينزع باتجاه أن يكون بالوسائل السلمية عن طريق الانتخاب، سيما وأن الثورة لديه، لا تعني العنف بالضرورة بقدر ما تعني الأيمان بالمبادئ⁽⁷⁸⁾ ، هكذا أطلق الوردي جملته الشهيرة التي أثارت حوله ضجة كبرى منذ عام 1954م، في ظل احتدام الأزمة السياسية في العراق المتمثلة في تبادل سيل الاتهامات بين التيارات السياسية النخبوية والجماهيرية آنذاك إذ قال الوردي في ظل هذه الأجواء: ((لو كنت من أرباب العمائم لأفتيت باعتبار التصويت واجبا دينيا، ولجعلت التقاعس عنه ذنبا لا يغتفر))⁽⁷⁹⁾. يعلق الدكتور سليم الوردي على هذا النص وهو من الذين كانوا يختلفون مع الوردي كثيرا في البعض من طروحاته ، في أثناء انتخابات الجمعية الوطنية العراقية في كانون الثاني عام 2005م، إذ يقول: ((خيل لي وأنا أقرأ هذا النص عشية الانتخابات، أن روح الدكتور الوردي ترفرف على المشهد السياسي، وهي سعيدة لقبول أرباب العمائم تحديه ولو بعد نصف قرن))⁽⁸⁰⁾. وعن شروط التداول السلمي للسلطة يذهب الوردي في هذا إلى ضرورة فهم وتحديد طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع لان الديمقراطية لا يمكن ان تطبق دفعة واحدة وان

طبقت، فهي لا تأتي بالنتائج ذاتها التي تأتي بها في المجتمعات التي قطعت شوطاً في هذا المجال، لأنها تحتاج كي تؤدي نتائج طيبة إلى تراكم مرحلي يستهدف بالدرجة الأولى تغيير عقلية الفرد من الاعتقاد بالمطلق إلى الأيمان بالنسبي. لقد توصل الوردى الى ذلك في إطار استعراضه للدراسات حول النظم السياسية في أمريكا اللاتينية وجزر الهند الغربية، في النصف الأول من القرن العشرين وعدها تتمثل في بعض جوانبها مع أوضاع سوريا في الأربعينيات والخمسينيات والعراق منذ وفاة الملك فيصل الأول عام 1935 حتى عام 1955 م، من حيث كثرة الانقلابات العسكرية وتغير من يتولون السلطة، التي بالرغم من طابعها العنيف والدموي، فإنها أفضل من حالة الاستبداد في الحكم واستمرار الحاكم حتى نهاية الحياة فهي أوضاع لا بد للمجتمع ان يذوق مرارتها كمرحلة تأسيسية للتداول السلمي للسلطة فيما بعد⁽⁸¹⁾. وبقدر تعلق الأمر بالمفصل الرابع الذي يمارس تأثيره على نحو ما في حيوية السلطة وهو شكلها أي كون نظام الحكم ملكي أو جمهوري، رئاسي أو برلماني، كذلك ماهية طبيعة العلاقة وتوزيع الصلاحيات بين المركز السلطوي وإطرافه في الدولة، فإن الوردى يحكم برغماتيته وفكره المبدائي الذي جعله يقيس أفضلية الأشياء بمدى منفعتها النهائية للإنسان وبحكم زاوية تخصصه الدقيق، لم يتناول هذا الموضوع في البحث التفصيلي لكن يمكن القول ان الوردى لم يكن يفضل شكلاً معيناً للسلطة باعتبار شكل السلطة ينبغي ان يعبر عن خصوصية المجتمع الذي توجد فيه وهي تختلف من مجتمع إلى آخر بحكم معطيات واحوال متنوعة، والمهم لديه ان تتحقق أهداف المجتمع في ان تكون السلطة التشريعية بيد نواب الشعب المنتخبين⁽⁸²⁾، وان يؤسس الناس هذه السلطة بموجب قواعد العدل الاجتماعي قبل أي شيء آخر⁽⁸³⁾، مع ذلك فإن الوردى كان كثير الإشارة إلى رفض نظام الحكم الملكي بموصفاته القديمة التي كانت سائدة في العصور الوسطى، شرقاً وغرباً، ولا تزال بعض مضامينها موجودة في بعض البلدان من حيث اقتران حصر معظم صلاحيات إدارة الدولة في شخص الملك مع التوريث للحكم وما لذلك التزاوج من نتائج في تكريس الاستبداد⁽⁸⁴⁾.

المطلب الثاني

الدولة في فكر الوردى:

تحدد في المطلب السابق رأي الوردى وموقفه من السلطة وماهيتها، ولكي يحقق البحث أهدافه نعتقد انه لا بد من تبيان مفهوم الدولة وماهيتها بعمامة وعند الوردى ورأيه وموقفه منها بخاصة .

1- الدولة في الإطار النظري العام:

يشير تعبير دولة لغة إلى التغيير والتبديل والانتقال من حال إلى حال، ويقال دالت الأيام إي دارت، والدولة في الحرب تعني الغلبة: ان تدال إحدى الفتتين على الأخرى، يقال كانت لنا عليهم دولة، والجمع الدول بكسر الدال، والدولة بالضم في المال، يقال صار الفيء دولة بينهم يتداولونه يكون مرة لهذا ومرة لهذا، والجمع دولات ودول، وقال أبو عبيد: ((الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول به بعينه، والدولة بالفتح الفعل)) ، وقال أبو عمرو بن العلاء: ((الدولة بالضم في المال وبالفتح في الحرب))، وقال عيسى بن عمر: ((كلاهما تكون في المال والحرب سواء))، وقال يونس: ((والله ما ادري ما بينهما، وأدنا الله من عدونا من الدولة، والإدالة، الغلبة، يقال اللهم أدلني على فلان وانصري عليه، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي، إي أخذته هذه مرة وهذه مرة))⁽⁸⁵⁾. في حين تشير لفظة (state) المشتقة من كلمة (status) في اللاتينية والتي تُترجم إلى (دولة) في العربية إلى معنى الثبات والاستقرار إذ أنها تعني حالة المملكة⁽⁸⁶⁾، حتى أن ربط الفلسفة اليونانية القديمة ما بين الدولة والمجتمع المدني يأتي من محاولة إعطاء ميزة الثبات والاستقرار، للنظام الذي يتميز عن الأنماط المجتمعية الأخرى، والتي تتميز بلا استقرارية، بالمجتمعات البدائية وغيرها⁽⁸⁷⁾، وهذا ما يتفق مع المعنى الاصطلاحي للفظ الدولة الذي يوحى بالثبات والاستقرار، ولذلك يشار بالقول، دولة مستقرة ودولة راسخة، للإشارة إلى ثبات النظام القانوني والاجتماعي في نطاق جغرافي معين، إذ أن البعض يعد لفظة الدولة مجموعة من الأفكار كالسلطة والنظام، وأنها مفردة حديثة دخلت في الاصطلاح السياسي في القرن السادس عشر، وكانت تتعارض في ذلك الحين مع السيادة العالمية القديمة بمرامها الثلاثي الروماني والمسيحي والجرماني. أنها تشير إلى ظهور سلطات مطلقة ولكنها متمركزة ومحصورة ضمن حدود، ومرتبطة بسكان معينين، وتنادي بالثورة ضد سيادة الإمبراطورية وضد السيادة البابوية⁽⁸⁸⁾، وعلى هذا وبحسب هذا الاتجاه لم يكن هناك مفهوم لتنظيم المجتمع كوحدة سياسية مستقلة في القرون الوسطى، لا في الشرق ولا في الغرب، وانه منذ القرن الثاني عشر، بدأ القانون الروماني يؤثر على الفكر السياسي في أوروبا. وما ان حل القرن السادس عشر، وتقدمت مفاهيم عصر النهضة، حتى تم استعادة مفهوم الجمهورية الرومانية كتنظيم لإدارة المجتمع، ومن هنا تم دمج هذا المفهوم الروماني مع مبدأ التعاقد القروسطي، بين الفرد والسلطة والمقاطعة والنقابات الحرفية، الأمر الذي اخذ يتأسس ويتطور منذ القرن الثاني عشر، ليؤلف هذين المقيمين للدولة. وهكذا بدأ يظهر في الفكر الأوروبي مفهوم القانون. وبقدر ما أخذت تتلاشى تقاليد السلطة الأبوية لعلاقة الفرد بالمجتمع عامة وبالسلطة خاصة، بقدر ما بدأ المفكر الأوروبي ينشغل بفكرة ان تنظيم المجتمع يمكن ان يكون من عمل أرادة الإنسان بدلاً من أن يكون بإرادة غير انسانية غيبية إلهية، أو من يمثلها في الأرض كما هو الحال في ظل الفكر اللاهوتي

القروسطي الأوربي، الذي كان خاضعا للغيبات اللاعقلانية منذ انهيار النظام الروماني وظهور الدولة المسيحية المستبدة⁽⁸⁹⁾. ان الدولة معطى سياسي غربي حديث الظهور، اي ان الدولة هي تسمية حديثة لشكل مستحدث من اشكال السلطة السياسية. فالأخيرة اي السلطة السياسية موجودة بوجود المجتمع اي قبل وجود الدولة . فكل المجتمعات الإنسانية شرقا وغربا، في العصور القديمة والوسطية، عُرِفَت صورا، مؤسسية متنوعة للسلطة السياسية، سواء كانت مملكة، أمانة أقطاعية، خلافة، سلطنة، إمبراطورية . إلا ان أيا من تلك التسميات للوحدات السياسية ، لا تشبه الدولة الوضعية الحديثة، التي تستقل فيها السلطة والوظيفة السياسية، وتخصص وتكتسب طابعا مؤسسيا يفصلها عن شخص من ممارستها. ومن ثم فإن تسمية إي من تلك الأشكال المؤسسية التقليدية للسلطة السياسية دولة/دولا، سيكون من قبيل الخطأ الاصطلاحي الشائع، أو الاستعمال التعبيري المجازي، والأمر في الحالتين راجع إلى التشابه الشكلي، بين الدولة الوضعية الحديثة والأشكال التقليدية للسلطة السياسية، مما ساعد على الخلط في التسميات بينهما، على الرغم من اختلافاتها الجوهرية⁽⁹⁰⁾ ، وهذه الفكرة الجديدة للدولة، اتضحت تدريجيا وتجسدت في أفعال وقرارات لإفراد في موقعهم الرسمي، يتعاملون، وينظمون قرار الحكم، بموجب إجراءات محددة متفق عليها مسبقا، إي ان هذه الإجراءات تنظم وتدوّن وتعلن كدستور، يعتمد ويتم الالتزام به من كل الأطراف. فأصبحت الإجراءات الإدارية تخضع إلى تنظيم إداري مسبق ومن إجراءات لاحقة⁽⁹¹⁾. ان شخصية الدولة وفقاً هذا الطرح ليست سوى رمز يمثل الجهد المبذول، وعلى هذا الأساس، فإن وجود الدولة يتطلب توفر عناصر أساسية أو أركاناً مجتمعة وهي وجود جماعة بشرية، التي يطلق عليها اصطلاحاً (الشعب) أو (الأمة)، تعيش على رقعة جغرافية محددة المعالم، تسمى إقليمياً أو وطن، وأن تكون هذه الجماعة البشرية خاضعة لنظام اجتماعي، وقانوني، وسياسي، تحميه سلطة عليا، وهي السلطة السياسية، وان عدم توافر احد هذه الأركان يعني عدم قيام الدولة، وبوجود هذه الأركان الثلاثة مجتمعة، توجد الدولة كحقيقة واقعية في نظر القانون والمجتمع على الصعيد الداخلي. أما وجودها على الصعيد الخارجي، فانه يتمثل في انضمامها إلى المجتمع الدولي والاعتراف بها من جانب أعضاء هذا المجتمع⁽⁹²⁾. هناك اتجاه اخر يذهب إلى ان مفهوم الدولة يتصل بكل جماعة سياسية منظمة، ومن ثم فهي كل مجتمع سياسي أيا كانت صورته، وهذه النظرة ترجع إلى ان الدولة. في تقدير هذا الاتجاه ، هي حدث اجتماعي fait social. يتحقق ويوجد في كل جماعة يتوافر الإحساس بضرورة التضامن الاجتماعي بين أفرادها، ومن ثم يقوم مجتمع بشري يسود بين أفرادها الاختلاف السياسي وتجري داخله التفرقة أو التمايز بين طائفتين، احدهما حاکمة والأخرى محكومة، ويأتي الفقيه الفرنسي العميد ليون دييجي على رأس أصحاب هذا الاتجاه. وهناك من يشكل

على هذا الاتجاه في ان تصوير الدولة بهذه الصورة على الرغم من إبرازه عنصر جوهري في تكوين الدولة وهو عنصر السلطة السياسية فان هذا المفهوم يصبح من السعة بحيث ينسحب على كل جماعة تنشأ فيها سلطة، كالأسرة أو القبيلة أو العشيرة ، ومن ثم تصبح الدولة مرادفة السلطة فضلاً عن ذلك وبحسب هذا الاتجاه، فأن السلطة تشمل فقط، طائفة الحكام في المركز دون المحكومين ودون السلطات المحلية مما يجعل الدولة تحمل هذا المعنى كذلك⁽⁹³⁾. وعلى هذا الأساس تنوعت تعاريف الدولة والنظريات المفسرة لنشئها، فقد عرفت الدولة على أنها نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وامن رعاياه ضد الأخطار الخارجية و الداخلية. وهو يتمتع لهذا الغرض بقوة مسلحة و أجهزة للإكراه والردع. ولا توجد دولة بلا درجة عالية من الانسجام الاجتماعي والتنظيم التسلسلي اللذين يسمحان للحكومة بإشعاع سلطتها، وتنفيذ رغباتها. وكذلك عُرِّفت الدولة بأنها شخص معنوي له طابع الدوام والاستقرار والاستقلال عن أشخاص الحكام. وهي وسيلة المجتمع لتنظيم نفسه من اجل تحقيق تقدمه وازدهاره، وهي تسند السلطة السياسية وإطار القواعد القانونية الملزمة⁽⁹⁴⁾ كما يعرفها كلزن بقوله: ((هي النظام العلوي الذي لا تنحدر صحته من أية سنة عليا، وبذلك تحسم المسألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كانت السيادة هي صفة الدولة أم القانون إذا كانت الدولة هي السائدة بوصفها نظاماً قانونياً، فالسيادة هي صفة للدولة لأنها صفة للقانون))⁽⁹⁵⁾. ويعرف كذلك السيد بوردو الدولة بأنها ((الشكل الخاص للسلطة السياسية ألا وهو السلطة المعهودة، أي السلطة المتجسدة في عهدة الدولة))⁽⁹⁶⁾ ، اما بشأن النظريات المفسرة لنشأة الدولة فقد تعددت وتنوعت هي الأخرى، والأسباب عدّة ليس هنا محل لمناقشتها. وفي هذا الإطار نحاول التركيز على النظرية الأكثر إثارة للجدل في القرنين السابقين وهي: نظرية العقد الاجتماعي، والتي وصفت بأنها النظرية المؤسسة لفكرة السيادة الشعبية والتي تتلخص، ان الدولة هي نتيجة مقصودة قام الإنسان بإنشائها بواسطة عقد اجتماعي وافق كل فرد عليه. ولقد صيغت عدة تفسيرات مختلفة لهذا العقد خلال ازمان المنازعات الدينية وخلال أيام الثورات الشعبية في انكلترا، وفرنسا، وأمريكا ولعل التفسيرات التي قدمها كل من هوبز ولوك وجان جاك روسو، هي من اشهر التفسيرات التي وضعت بخصوص العقد الاجتماعي كأساس لنشوء الدولة .

2- فكرة الدولة عند الوردي:

إذا كانت الدولة عند هيجل معطى من معطيات العصر الحديث وهي تقترن وجوداً ونشأة بالعقد الاجتماعي فأن الوردي يعتز على نظرية العقد الاجتماعي في تفسير نشوء الدولة. ويعد فكرة قيام الدولة على أساس عقد اجتماعي بين الناس والحكام الذين اشترطوا عليه ان يكون عادلا في حكمه، التي قال بها كل من هوبز ولوك وروسو، هي فكرة غير واقعية ولا يمكن إثباتها من الناحية

التاريخية أي أنها ليست أكثر من افتراض نظري في رأيه⁽⁹⁷⁾. أما بشأن النظرية الماركسية وموقفها من الدولة فإن الوردی بقدر ما يستعرضها فإنه ينتقد وصف الماركسية للدولة بأنها مجرد أداة قمع واستغلال طبقي ومن ثم فإن الوردی ينتقد وصف الماركسية للوجود المحلي للدولة وإنها ستزول في المرحلة الشيوعية ووظيفتها في المرحلة الاشتراكية هي لإنهاء الانقسام والصراع الطبقي داخل المجتمع ومن ثم تنتفي الحاجة لوجود أداة قمع لان المجتمع سيعود إلى أصله الأول قبل ظهور الأوضاع التي أوجدت استغلال الإنسان، وهنا يقول: ((إن الناس في مرحلة الشيوعية سيكونون أخواناً بعضهم لبعض، وسوف يتعودون على احترام القواعد الاجتماعية من غير حاجة إلى ردع أو عقوبة. وتختفي الجرائم، أو تنضاء إلى الدرجة القصوى؛ ذلك لان الجرائم هي في الغالب نتيجة الفقر والحرمان والاستغلال الطبقي، فإذا اختفت هذه الأمور اختفت الجرائم معها. إن المجتمع في مرحلة الشيوعية سيكون مؤلفاً كله من العمال، ولن يبقى فيه من يستغل جهوده من قبل الآخرين لنفسه، وبذلك يصبح الإنتاج كله بيد العمال، وعند هذا سيبدل العامل أقصى طاقاته لزيادة الإنتاج، فيرتفع بذلك مستوى المعيشة للجميع، ويتوافر لدى الناس وقت فراغ كاف للتمتع بالمرات الثقافية والمادية. وبذا يتوقف عمل الديالكتيك بين البشر، ويتحول إلى مرتبة أعلى، حيث يكون الصراع بين البشر والطبيعة بعدما كان بين البشر أنفسهم⁽⁹⁸⁾). ويذهب الوردی في سياق اعتراضه هذا إلى أن هذه الآراء لا يمكن وصفها آراءً علمية بحسب المنطق العلمي الحديث وإنما هي أشبه بالتصورات عن المدينة الفاضلة، وبهذا فهو ينحو منحى تحليلياً للطبيعة البشرية فيبعد التنافس والتنازع صفة أصيلة في هذه الطبيعة وان البشر متفاوتون في كفاياتهم البدنية والذهنية ولا يمكن ان يكونوا متساوين فيها، وعلى هذا الأساس فإن المفكر الذي يريد ان يتكر نظاماً صالحاً لسياسة البشر في رأي الوردی، يجب ان لا ينسى وجود هذه الطبيعة فيهم، ومن ثم تبقى هناك حاجة لوجود مؤسسة عليا تنظم الحياة الاجتماعية، وتمنع الاحتكاك العنيف بين الناس، ثم يصبح من الأفضل سعي ذوي الشأن إلى تطوير النظام وتحويل التنازع من طوره العنيف إلى طور سلمی هادئ، والنظام الأمثل في هذه المرحلة الذي يمنع الاستغلال والاستبداد من الدولة إلى حد ما، هو النظام الديمقراطي الحديث، الذي تتنافس فيه الأحزاب السياسية على الحكم وكل واحد منها يحسب نفسه أولى بالحكم من غيره، وهي لا تلجأ إلى العنف في تنافسها، بل تلجأ إلى صناديق التصويت. وأن على البشرية أن تسعى وتعمل من اجل إحقاق سيادة مثل هذا النظام في جميع دول العالم⁽⁹⁹⁾. والوردی في إطار رأيه في نشأة الدولة يذهب باتجاه كون هذه النشأة خضعت لعوامل تاريخية طبوغرافية أسهمت وبدرجة كبرى في إيجاد مثل هذا التنظيم الاجتماعي السياسي، ونعتقد بان رأي الوردی في ذلك جاء متأثراً بأراء ابن خلدون وتويني، وبقدر تعلق الأمر بالأخير فإن الوردی أخذ

عنه فكرة نشوء الدولة والمجتمع المدني على أساس أن انحسار العصر الجليدي الأخير وما رافق هذا الانحسار من تحولات مناخية تمثلت في انحسار كمية الأمطار التي كانت تمثل محور الحياة الإنسانية القائمة على الصيد والالتقاط وان بداية ظهور الجفاف ونقص القوت، دفع الإنسان نحو اكتشاف الزراعة وإقامة المستوطنات⁽¹⁰⁰⁾. هكذا نشأت المجموعات البشرية التي أخذت تتمايز بسمات خاصة لكل منها وتعيش حياة مادية يكون فيها أفرادها مع بعضهم علاقات تهيئ لهم مجالات العمل والتكتل وتجمعهم في مشترك واحد هو ما يسمى المجتمع، الذي تنظم حياته نظم متعددة تتفاعل مع بعضها وتتلاحم وتتسق في كيان اجتماعي واحد له نظام موحد وكيان شامل مترابط الأجزاء بحيث أن كل تغير في الجزء الواحد منه يؤدي إلى تغيير في الكل. هكذا نشأت المجتمعات والدولة الأولى في سهول العراق الجنوبية⁽¹⁰¹⁾. والوردي يجمع ما بين الرأي السالف لتويني في نشأة الدولة وما بين رأي ابن خلدون في تفسير نشوء الدولة وقوتها وضعفها واختيارها على أساس نظرية صراع البداوة والحضارة وهو في هذا يدعم رأيه برأي كل من جومبلوتز واوبنهايمر اللذان أكدا على أهمية هذه النظرية في هذا المجال، إذ إن الدولة في رأي الوردي لم تنشأ إلا بعد أن توافر لها جملة عوامل زيادة على العنصر البشري والجغرافي كان لا بد من نشأتها لمسند اقتصادي يتمثل في الإنتاج الفائض عن الحاجة الذي مكن الفرد والمجتمع من إنشاء معالم الحضارة الأولى من مساكن وملابس وغيرها. فضلاً عن الضريبة التي كانت تدفع مقابل الأمن والنظام وحماية الفرد من الخطر الداخلي والخارجي. وتحقق هذا في اكتشاف الزراعة، على هذا الأساس، يفسر الوردي نشوء الدول الأولى في التأريخ سيما في العراق ومصر قبل أن تظهر في غيرها من مناطق العالم الأخرى، فلماذا كانت هذه المنطقة مركز الحضارة الأولى في تاريخ العالم، ذلك لأن الصراع بين البداوة والحضارة، كان على أشده في هذه المنطقة المتمثل في الموجات السامية المتتابعة التي كانت تنبعث من الصحراء في هذه المنطقة، فتستولي على الحواضر المجاورة وتؤسس فيها الدولة الكبرى ، وقد ساعدت الضرائب العالية المفروضة على الإنتاج، التي تجبئها الدولة من رعاياها على جعل الطبقة الحاكمة ذات فراغ ومال وخير، ولا بد من إنفاق قسط كبير من هذا المال في تشجيع الفن والعلم والصناعة. وعند هذا تظهر طبقة من الصناع والعلماء والفنانين يعملون لإشباع شهوات الحكام المترفين⁽¹⁰²⁾ وعلى أساس العامل الاقتصادي يفسر الوردي قصر حياة دولة كندة في شبه الجزيرة العربية فقد أدى ضعف الإنتاج الاقتصادي إلى ثورات قبلية متوالية ضدها ، على المنوال نفسه يعد الوردي نشوء الدولة السعودية الحالية وتطورها في منطقة صحراوية إنما يعود لعدم حاجتها إلى فرض ضرائب عالية⁽¹⁰³⁾ كما يرى بأن هناك تلازماً ثلاثي الإبعاد ما بين الاقتصاد والدولة والحضارة إلا أن التقدم الحضاري يتطلب ازدهاراً اقتصادياً هذا بدوره يحتاج إلى تنافس هادئ ليوافر دولة مستقرة⁽¹⁰⁴⁾، في هذا

يتفق الوردى مع كثير من المختصين. الذين يعدون العامل الاقتصادي من بين العوامل الثلاثة الأساس فضلاً عن العامل السياسي والعامل الفكرى ، في أي مشروع لبناء دولة مدنية حديثة⁽¹⁰⁵⁾ ومع ذلك يستدرك الوردى في ان الدولة الحديثة تختلف في نشأتها وطبيعتها عن الدولة القديمة في بعض الجوانب نتيجة تطور المجتمع البشرى، فيقول: ((إن الديمقراطية التي ظهرت في العصر الحديث، بعد سلسلة من الثورات والانتفاضات الشعبية ، عملت على أحداث تغيير كبير في طبيعة الدولة ، ومن الممكن القول بأن الدولة الحديثة هي في سبيل ان تجمع بين زيادة أنتاج الحضارة وإشاعة العدل الاجتماعي في وقت واحد .وهي لابد ان تصل إلى ذلك عاجلاً ام أجلاً .وإذا كانت هناك دول لا تزال تسلك في حكمها مسلك الدولة القديمة ،فهي سائرة في طريق الزوال حتما. إن النزعة الشعبية التي تسيطر ألان على الأذهان لا تسمح للطبقة الحاكمة ان تنعم بقصورها))⁽¹⁰⁶⁾ فضلاً عن ذلك أن الوردى يرى بأن النظام الدولي المعاصر يتجه باتجاه الحد من سيادة الدولة ومحاولة إخضاع الدول لنظام قانوني دولي شأنها في ذلك شأن خضوع الأفراد للقانون الداخلي ،الأمر الذي يسهم بدرجة كبرى في تعزيز السلم والأمن الدولي وبقاء الازدهار للحضارة العالمية⁽¹⁰⁷⁾ ، ومن ثم يسهم في بقاء ازدهار الدولة. إن ما تقدم يوضح بأن الوردى يمتلك رؤية حول نشأة وطبيعة الدولة، وان كان لم يهتم بالأطر المفاهيمية النظرية كذلك لم يكن مهتما بالتمييز ما بين دلالة تعبير الدولة والسلطة عدا إشارات بسيطة على ان الدولة تمثل أطراً أعماً واشمل من السلطة⁽¹⁰⁸⁾.

الهوامش :

*بحث مستل من اطروحة دكتوراه بعنوان (ملامح الفكر السياسي عند علي الوردى) للطلاب ناهض حسن جابر بأشراف ا.م.د عامر حسن فياض ،قدمت الى مجلس كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد -2011.

**هو علي بن حسين بن السيد محسن بن هاشم بن جواد الملقب بأبي الورد . ولد في منطقة الكاظمية في بغداد عام 1913 م وتوفي في منطقة الاعظمية ببغداد عام 1995 م . وعاش في كنف اسرة انحدرت منها نخبة مثقفة كان لها باع في شؤون الادب والشعر والفنون ، ومن تجليات اهتمام الاسرة بالشأن العام انخرط اغلب رجالها في النشاط السياسي الوطني العراقي منذ ثورة العشرين ، وكان الافضل عندهم الاصطفاف في ومع التيارات السياسية ذات النزوع اليساري ، كما تتميز هذه الاسرة بعمل الكثير من ابنائها في سلك التعليم الاولي والجامعي . وبقدر تعلق الامر بكيفية آل الورد فهي لقب العائلة القديم الذي بقي كثير من افراد الاسرة متمسكين به حتى الوقت الحاضر ، اما اضافة ياء النسب لهذا اللقب (الوردى) فقد استعملها الدكتورعلي الوردى بعد التحاقه بالمدرسة الابتدائية بطلب من العلامة اللغوي الدكتور مصطفى جواد عندما كان علي الوردى احد تلامذته في المدرسة الابتدائية .استطاع علي الوردى ان ينشر اولى كتاباته في الصحف العراقية عام 1930 م . واستطاع الحصول على بعثه دراسية في الجامعة الامريكية في بيروت وتخرج منها عام 1943م ، وعند عودته عُين مدرسا في الاعدادية المركزية ببغداد . وبعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها استطاع الوردى الحصول على منحة دراسية حكومية الى جامعة تكساس الامريكية وحصل منها على شهادة الماجستير عام 1948م وعلى الدكتوراه عام 1950 م عن

أطروحة الموسومة (ابن خلدون في حياته وعصره) والتي نشرت باللغة الانجليزية بعد ما يزيد عن ثلاثين سنة. وحين عودته من الولايات المتحدة الامريكية عُيّن مدرسا في كلية الآداب / جامعة بغداد ليبدأ انتاجه العلمي الزاخر والمتمثل بمجموعة من الكتب اثارت ولا تزال تثير جدلا منقطع النظير متجاوزة الاهتمام المحلي الى الاهتمام العربي واحيانا العالمي حول (شخصية الفرد العراقي 1951) و(خوارق الاشعور 1952) و(وعاظ السلاطين 1954) و(مهزلة العقل البشري 1956) و(اسطورة الادب الرفيع 1957) و(الاحلام بين الحلم واليقظة 1958) و(منطق ابن خلدون 1962) و(دراسة في طبيعة المجتمع العراقي 1965) و(لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث / 6 اجزاء 1969).

للمزيد ينظر سليم علي الوردى - في فضاء علي الوردى - مجلة مسارات - بغداد - العدد 2 - عبد الامير الورد - مقدمة كتاب من وحي الثمانين / جمع وتعليق سلام الشماع / لبنان - مؤسسة البلاغ - ط 2 - 2007. حوار صريح مع الدكتور علي الوردى - جريدة العراق / بغداد في 1983/2/7. علي الوردى / الى مقاعد الدرس ثانية / مجلة التضامن - بغداد - العدد 365 لسنة 1990.

1. عامر حسن فياض وعلي عباس مراد / إشكالية السلطة في تأملات العقل الشرقي القديم والاسلامي الوسيط / بغداد الاعظمية دار الشؤون الثقافية العامة / ط (1) 2005 م ص 7.
2. المصدر نفسه / ص 7.
3. المصدر نفسه ص 14 وما بعدها.
4. ماهر عبد الهادي ، السلطة السياسية في نظرية الدولة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ط 2 1984 ص 26.
5. منير حميد الوتري ، المدخل الدراسة التنظيم السياسي ، البصرة - مطبعة الأديب القسم الأول ، ط بلا ، ت بلا ص 42 .
6. ساجد أحمد عجيل ، المسؤولية السياسية لرئيس الدولة في الأنظمة السياسية العربية ، دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية 2000م ص 23.
7. جان وليم لايبير ، السلطة السياسية ، بيروت دار عويدات ط 3 ، 1982 م ص 89 وما بعدها .
8. حسين سعيد الكرمي ، الهادي إلى اللغة العربية ، بيروت ، دار لبنان للطباعة والنشر ط بلا ، ج 4 ، 1997م ، ص 373 .

* سورة الحشر الآية 5

(9) خليل احمد خليل ، تأملات في معنى السلطة والقيادة ، بيروت دار الحدث للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1981م ، ص 49.

(10) مصطفى احمد مصطفى ، جدلية العلاقة بين الدين والدولة في الفكر الإسلامي المعاصر ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2000م ، ص 111.

(11) ماهر عبد الهادي ، السلطة السياسية في نظرية الدولة ، مصدر سابق ، ص 33.

* سورة النساء الآية 142

* سورة غافر الآية 35

* سورة الحشر الآية 5

(12) عامر حسن فياض ، علي عباس مراد ، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط - بغداد وزارة التعليم العالي - 2006 ، ص 400.

- (13) طارق علي الكسار ، مفهوم السلطة السياسية ، المجلة القانونية السياسية ، ع 21 ، 1984م ص 254 و ص 225 .
- (14) ناصيف نصار ، منطق السلطة ومدخل إلى فلسفة الأمر، بيروت ، دار موج ط 1 ، 1995م ، ص 17.
- (15) يتراند راسل ، السلطان أراء جديدة في الفلسفة والاجتماع ، ترجمة خيرى حماد ، بيروت دار الطليعة، 1962م، ص 43.
- (16) جورج بوردو، الدولة . ترجمة سليم حداد بيروت مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع ط(1) 1987م ص 20 وما بعدها .
- (17) ثروت بدوي ، التنظيم السياسي ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ط بلا ، ج 1، 1964، ص 37
- (18) جان ولیم لايبار ، مصدر سابق ، ص 93
- (19) أحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، بغداد ، ط بلا ، 1984
- (20) محمد كامل ليلة ، النظم السياسية الدولة والحكومة ، ط بلا، 1971م، ص 12
- (21) ماهر عبد الهادي ، مصدر سابق ص 58.
- (22) علي الوردي ، خوارق اللاشعور ، بغداد - 1952- ص 211 .
- (23) علي الوردي ، مهزلة العقل البشري / قم المقدسة - مطبعة ثامن الحجج- ط 1- 1956 - ص 148.
- (24) المصدر نفسه ، ص 171.
- (25) المصدر نفسه ، ص 148.
- (26) علي الوردي، وعاظ السلاطين ، بغداد - ط 1- 1954- ص 123.
- (27) المصدر نفسه ، ص 236.
- (28) المصدر نفسه ، ص 237.
- (29) علي الوردي ، حول الحضارة الحديثة، جريدة الاتحاد، بغداد - العدد 120 لسنة 1989 .
- (30) علي الوردي ، خوارق اللاشعور ، مصدر سابق ، ص 212.
- (31) علي الوردي ، وعاظ السلاطين ، مصدر سابق ص 263.
- (32) علي الوردي ، مهزلة العقل البشري ، مصدر سابق ، ص 53
- (33) علي الوردي ، مهزلة العقل البشري ، مصدر سابق ، ص 176.
- (34) المصدر نفسه ، ص 171 وما بعدها.
- (35) المصدر نفسه ، ص 188.
- (36) المصدر نفسه، ص 54 .
- (37) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث - بغداد- دار دجلة- ج 1- ص 154 .
- (38) علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مصدر سابق ، ص 263 .
- (39) علي الوردي ، لمحات اجتماعية ، من تاريخ العراق الحديث - بغداد - دار دجلة - ج 3- 2009- ص 153 .
- (40) علي الوردي ، أسطورة الأدب الرفيع / منشورات سعيد بن جبر - 2005- ص 306.
- (41) علي الوردي ، خوارق اللاشعور ، مصدر سابق ، ص 226 .
- (42) علي الوردي ، الأخلاق و الضائع من الموارد الخلقية / بيروت - 1958 - ص 27 وما بعدها .

- (43) علي الوردي ،أسطورة الأدب الرفيع ، مصدر سابق ،ص307 .
- (44) المصدر نفسه , ص307 .
- (45)علي الوردي ,خوارق اللاشعور , مصدر سابق ،ص227.
- (46) علي الوردي, منطق ابن خلدون /دار كوفان -لندن -ط2-1994-ص200.
- (47)علي الوردي, أسطورة الأدب الرفيع , مصدر سابق ،ص309 .
- (48)علي الوردي ,خوارق اللاشعور , مصدر سابق ص230 .
- (49)المصدر نفسه , ص229.
- (50) علي الوردي ,خوارق اللاشعور , مصدر سابق , ص96.
- (51) علي الوردي ,الأخلاق والضائع من الموارد الخلقية , مصدر سابق , ص23.
- (52) علي الوردي ,في الطبيعة البشرية /جريدة الاتحاد -بغداد-العدد 123 -1989 .
- (53)علي الوردي ,من وحي الثمانين , مصدر سابق , ص114 .
- (54)علي الوردي ,الأخلاق والضائع من الموارد الخلقية , مصدر سابق , ص25 .
- (55) علي الوردي ,مهزلة العقل البشري مصدر سابق ،ص182.
- (56) علي الوردي , حول تغيير القيم الاجتماعية ,جريدة الاتحاد , ع 145 23, تشرين الأول 1989م.
- (57) علي الوردي , لمحات اجتماعية ج1, مصدر سابق ،ص156.
- (58)علي الوردي , وعاظ السلاطين , مصدر سابق , ص75.
- (59)علي الوردي , مهزلة العقل البشري , مصدر سابق ،ص86 .
- (60)علي الوردي, أسطورة الأدب الرفيع, مصدر سابق، ص294.
- (61)علي الوردي, وعاظ السلاطين, مصدر سابق، ص89.
- (62) علي الوردي, أسطورة الأدب الرفيع، مصدر سابق، ص259 .
- (63)المصدر نفسه، ص307 .
- (64)علي الوردي, الأخلاق والضائع من الموارد الخلقية , مصدر سابق، ص54، وعلي الوردي, دراسة في طبيعة المجتمع العراقي / مصدر سابق-ص171 .
- (65)علي الوردي, أسطورة الأدب الرفيع، مصدر سابق، ص305.
- (66) المصدر نفسه , ص294
- (67)علي الوردي, دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مصدر سابق ص111، ص301، وإبراهيم الحيدري مصدر سابق، ص144.
- (68)علي الوردي, الأخلاق والضائع من الموارد الخلقية, مصدر سابق ص54.
- (69)علي الوردي, مهزلة العقل البشري, مصدر سابق، ص166.
- (70) علي الوردي, أسطورة الأدب الرفيع, مصدر سابق، ص94 وما بعدها، وعلي الوردي, دراسة في طبيعة المجتمع العراقي, مصدر سابق، ص204 وما بعدها.
- (71) علي الوردي, وعاظ السلاطين, مصدر سابق، ص260.

- (72) المصدر نفسه، ص183.
- (73) علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سابق، ص201.
- (74) علي الوردي، وعاظ السلاطين، مصدر سابق ص183 وما بعدها.
- (75) علي الوردي، وعاظ السلاطين، ص104 وما بعدها ومهزلة العقل البشري ص72.
- (76) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص116.
- (77) علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سابق، ص196.
- (78) علي الوردي، وعاظ السلاطين، مصدر سابق، ص105.
- (79) سليم الوردي/علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية - بغداد - مطبعة علاء-1978-ص78.
- (80) علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سابق، ص80 وما بعدها.
- (81) علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سابق، ص166.
- (82) المصدر نفسه، ص238.
- (83) المصدر نفسه، ص282 وعاظ السلاطين، مصدر سابق، ص100.
- (84) محمد أبو بكر الرازي/ مختار الصحاح - حلب- دار الرضوان-2005-ص161.
- (85) حسين علي، سيادة الدولة بين تسييس القانون وقانونية السياسة، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط بلا، 2009 م ص11.
- (86) جون ارنبيرغ، المجتمع المدني من اليونان حتى القرن العشرين، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، بغداد ط1 2007 م، ص8.
- (87) جاك دونديو دوفابر، الدولة، ترجمة سموي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، ط(1)، 1970م، ص6.
- (88) رفعت الجادرجي/مقدمة كتاب مذكرات كامل الجادرجي -المانيا-دار الجمل-ط2-2002-ص34.
- (89) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، /ط1 - 2009-عمان-الاردن، ص20 وص21.
- (90) كامل الجادرجي، مصدر سابق، ص35.
- (91) لؤي بحري، دراسات في علم السياسة، بغداد، مطبعة شفيق، ط بلا 1967م ص65 وما بعدها.
- (92) محمد كامل عبيد، نظرية الدولة، م بلا، مطبعة البيان التجارية، ط(1) 1994م، ص36.
- (93) المصدر نفسه، ص23.
- (94) منذر ألشاوي، في الدولة، بغداد، مطبعة شفيق، ط بلا 1965م، ص26.
- (95) المصدر نفسه، ص29.
- (96) لؤي بحري، مصدر سابق، ص105.
- (97) علي الوردي، منطق ابن خلدون، مصدر سابق ص248.
- (98) علي الوردي، لمحات اجتماعية، ج5 / مصدر سابق، ص373، ص374.
- (99) علي الوردي، في نقد الماركسية، جريد الاتحاد، ع160، 5 شباط 1990م.
- (100) علي الوردي، مهزلة العقل البشري، مصدر سابق، ص19.

- (101) صالح احمد العلي, تويني والحضارة العربية في ماضيها ومستقبلها, مجلة آفاق عربية، ع 7، آذار 1976م ص13 و ص 15.
- (102) علي الوردي , منطق ابن خلدون ، مصدر سابق ، ص 248.
- (103) علي الوردي , دراسة في طبيعة المجتمع العراقي , مصدر سابق ، ص 48.
- (104) المصدر نفسه , ص 67.
- (105) عامر حسن فياض , أفكار في بناء الدولة العراقية الحديثة , بغداد مؤسسة مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري , ط 1 ايلول 2008 م ص 54.
- (106) علي الوردي , منطق ابن خلدون , مصدر سابق ، ص 252.
- (107) علي الوردي , دراسة في طبيعة المجتمع العراقي , مصدر سابق , ص 67.
- (108) المصدر نفسه , ص 48 .